

الإصدار السابع

وزارة المالية

[www.mof.gov.eg](http://www.mof.gov.eg)



التقرير النصف سنوي  
عن الأداء الاقتصادي والمالي  
خلال العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

وحدة الشفافية  
والمشاركة المجتمعية

[www.budget.gov.eg](http://www.budget.gov.eg)

مارس ٢٠٢٥

## أولاً: الأداء المالي والإقتصادي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

- أداء الاقتصاد العالمي وأهم إفتراضات الاقتصاد الكلي (عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥)
  - آفاق نمو الاقتصاد المصري خلال الفصل الأول من العام المالي ٢٥/٢٤
  - الأداء المالي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٥/٢٤
- تقدير الأداء الفعلي للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي  
٢٠٢٥/٢٠٢٤

## ثانياً: تقديرات الأداء المالي لإجمالي العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

- التقديرات الأولية المحدثة تحت المراجعة للأداء المالي للعام المالي بأكمله ٢٥/٢٤
- استراتيجية وزارة المالية لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤

## ثالثاً: جهود الحكومة لدفع ومساندة النشاط الاقتصادي لمواجهة المخاطر الاقتصادية العالمية.

- السياسات المالية المنفذة على جانب الإيرادات خلال النصف الأول للعام المالي ٢٥/٢٤
- السياسات المالية المنفذة على جانب الإنفاق العام خلال النصف الأول للعام المالي ٢٥/٢٤
- اهم السياسات المزمع تنفيذها على جانب الإيرادات
- اهم السياسات المزمع تنفيذها على جانب الإنفاق العام

## رابعاً: المخاطر العالمية ملاحق

## تقديم

بالرغم من التحديات التي شهدتها الاقتصاد المصري نتيجةً للضغوط العالمية وتسارع الأحداث والتوترات الإقليمية، إلا أنه أثبت صلابته في مواجهة تلك التحديات، وهو ما انعكس على النتائج الفعلية للأداء المالي خلال النصف الأول للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والذي صاحبه نمواً اقتصادياً أعلى من السنوات السابقة. حيث جاء تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أكثر إدراكاً واستجابةً للصدمات المتتالية من خلال ماتبنته وزارة المالية من سياسات واصلاحات مالية واقتصادية تعمل على تعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين، وتمكين القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو على نحو، وتلبية كافة احتياجات قطاع الصحة والتعليم، مع مراعاة الاهتمام ببناء المواطن المصري ودعم شبكة الحماية الاجتماعية وبرامج التنمية البشرية على نحو الآخر.

وفي هذا الإطار، جاء التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي خلال العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ليتناول عرض مؤشرات الأداء المالي للإيرادات والإفاق العام بعد مرور ٦ أشهر من التنفيذ الفعلي للموازنة ليعكس مدى توافق الأداء الفعلي للسياسة المالية للدولة بما يتناسب مع تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. وبناءً عليه، يعد التقرير النصف سنوي بمثابة عرض لأهم التطورات المالية والاقتصادية تقدمه وزارة المالية وهو أحد أهم التقارير كجزء من دورة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

وأهم ما جاء في التقرير عرض لافتراضات الاقتصاد الكلي لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وآفاق نمو الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥، والتي تشمل تحسن أداء القطاع الحقيقي والقطاع والمعاملات الخارجية. وانتقل التقرير ليلسلط الضوء على تحسن الأداء المالي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي الحالي في ضوء مستهدفات العام بأكمله. كما أبرز التقرير أهم جهود الحكومة المصرية لدفع ومساندة النشاط الاقتصادي لمواجهة المخاطر الاقتصادية العالمية، والتي تضمنت السياسات المالية المنفذة على جانبي الإيرادات والإفاق خلال النصف الأول للعام المالي ٢٥/٢٤، إلى جانب أهم السياسات المزمع تنفيذها على جانبي الإيرادات والإفاق للنصف الثاني من العام المالي ٢٥/٢٤. وأخيراً ينتهي التقرير بعرض لمحة عن مخاطر الاقتصاد العالمي المالية الرئيسية التي قد تؤثر على تحقيق المستهدفات المالية.

وأخيراً يعد تقرير متابعة الأداء النصف سنوي إحدى الأدوات الهامة التي تنتهجها وزارة المالية بهدف زيادة الإفصاح المالي والشفافية والمساءلة المجتمعية وإشراك المواطن واطلاعه على أحدث توجهات السياسة المالية والضريبية ومشاركته بالنتائج المحققة بهدف مد جسور التواصل المجتمعي مع كل أطراف المجتمع، وذلك باعتبار المواطن شريك أساسي في وضع الموازنة العامة للدولة ومشاركته جزءاً لا يتجزأ من خطة إصلاح المالية العامة. وإتاحة هذه المعلومات هدفها تشجيعك على المشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال تسجيل رأيك على الموقع الإلكتروني للموازنة. (<http://www.budget.gov.eg>)

## أولاً: الأداء المالي والاقتصادي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

### أداء مالي يصاحبه نمو اقتصادي أعلى من السنوات السابقة

نعمل على امتصاص الصدمات العالمية والإقليمية بقدر من المرونة لتقليل آثارها على المواطن المصري والقطاعات الأكثر تضرراً وذلك في ظل محدودية الموارد...

جاءت النتائج الفعلية للأداء المالي خلال النصف الأول للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتعكس نجاح منظومة المالية العامة من خلال تبني سياسات واصلاحات مالية واقتصادية تعمل على تعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين، وتمكين القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو. كما أثبتت موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ خلال الستة أشهر الأولى القدرة على إعادة ترتيب الأولويات وتحقيق الاستدامة المالية والنهوض بالاقتصاد الوطني ليكون أكثر تنافسية ويضع مصر في مصاف الدول المتقدمة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والضغوط التضخمية العالمية والتي أَلقت بظلالها على كافة دول العالم وخاصةً منطقة الشرق الأوسط ومن بينها مصر- على مدار أكثر من أربع سنوات منذ انتشار وباء كورونا، وحتى التوترات الدولية والإقليمية باندلاع الحرب بأوروبا وفي غزة، والاضطرابات الأخيرة بمنطقة البحر الأحمر.

### ١. أداء الاقتصاد العالمي وأهم افتراضات الاقتصاد الكلي (عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥):

وفي ضوء ما يشهده الاقتصاد العالمي من التحديات والمخاطر العالمية والتباينات الإقليمية، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو العالمي ٣,٣٪ لعام ٢٠٢٥ بزيادة طفيفة قدرها ٠,١ نقطة مئوية في ضوء أحدث تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير ٢٠٢٥ مقارنة بتوقعات أكتوبر ٢٠٢٤، مما يعكس معدلات نمو معتدلة للاقتصاد العالمي بالرغم من تحديات ارتفاع أسعار الفائدة والتباطؤ الملحوظ في معدلات التضخم العالمية.

كما أنه من المتوقع أن ينمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة ٣,٦٪ في ٢٠٢٥، مع مراجعة تنازلية قدرها ٠,٣ نقطة مئوية بسبب الصراعات الإقليمية التي تزيد من حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي. ويرجع هذا التأخر نتيجة للتطورات الجيوسياسية في المنطقة، بما في ذلك التوترات الإقليمية المتصاعدة في كل من غزة والبحر الأحمر؛ الأمر الذي أدى إلى اضطرابات كبيرة في مسار التجارة العالمية الأساسية. وعلى نحو آخر، لقد أظهرت الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة قوة نمو ملحوظة وفقاً لصندوق النقد الدولي، بينما تواجه كل من أوروبا والشرق الأوسط تحديات متعددة مرتبطة بارتفاع الديون وتكلفة التمويل، ما يحد من النشاط الاقتصادي ويبطئ نمو الإنتاجية.

## أهم الافتراضات الاقتصادية الرئيسية

2025/2024		2024/2023	2023/2022	2022/2021	2021/2020	البيان
يوليو-ديسمبر	موازنة	ختامي	فعلي	فعلي	فعلي	
3.9 <sup>1</sup>	4.2	2.4	3.8	6.6	3.3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
30.1 <sup>1</sup>	17.9	36.2	23.4	8.1	6.7	معدل التضخم (المكش) (%)
25.7	-	33.6	24.1	8.5	4.5	مؤشر أسعار المستهلكين (%)
9,190 <sup>1</sup>	17,100	14,000	10,100	7,941	6,923	الناتج المحلي الإجمالي - مليار جنيه
27.7	25.0	26.5	19	14.3	14	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات (%)
49	45	36	25.7	18.8	15.6	متوسط سعر الصرف (جنيه/دولار)
77	82	84	87	91	61	متوسط سعر برميل برنت <sup>2</sup> (دولار / برميل)
240	280	280	424	345	193.9	متوسط سعر القمح الأمريكي <sup>3</sup> (دولار)
2,000	2,000	2,000	1,500	885	720	متوسط سعر القمح المحلي (جنيه/اربع)

1/ فليبات النصف الأول المنشورة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.  
2/ تم توقع سعر برميل البرنت باستخدام متوسط السعر خلال فترة الدراسة.  
3/ تم توقع سعر القمح الأمريكي بتوقعات عدد من المؤسسات المالية الدولية.

## معدلات التضخم وأسعار النفط والسلع الأساسية:

في ضوء أحدث التطورات العالمية في يناير ٢٠٢٥، تراجعت معدلات التضخم تدريجياً، وتقلب أسعار السلع الأساسية. فمن المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي إلى ٤,٢٪ في ٢٠٢٥، أي أقل بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية عن التوقعات السابقة في أبريل ٢٠٢٤، وأن تحقق الاقتصادات المتقدمة أهدافها لمواجهة الضغوط التضخمية سريعاً بفضل استقرار الأسواق وضبط السياسات النقدية، ما يتيح للبنوك المركزية تخفيف القيود تدريجياً لدعم التعافي.

وعلى نحو آخر، لقد أدت التحديات والمخاطر العالمية وحالة عدم اليقين إلى تذبذب أسعار النفط، حيث نجد أن سعر برميل البرنت يتذبذب بين ٧٥ الي ٨٢ دولار للبرميل خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، ويرجع ذلك إلى التذبذب الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، على سبيل المثال وليس الحصر تقلبات الأسعار بالأسواق العالمية نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية وما تبعها من اضطرابات بسلاسل الإمداد. ولكن تستمر وزارة المالية في جهودها للتحوط ضد تلك المخاطر وعدم اليقين نتيجة تذبذب أسعار النفط وأثره على الموازنة العامة. أما فيما يخص أسعار السلع غير النفطية، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة ٢,٥٪ في ٢٠٢٥، مدفوعة بالظروف الجوية السيئة التي أثرت على كبار المنتجين في قطاعي الغذاء والمشروبات مما يؤدي إلى تفاقم تكاليف المعيشة في دول الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط ومن بينها مصر. ولكن على النقيض، تتراجع نسبياً أسعار القمح عالمياً بسبب الوفرة في المعروض مما قد يكون له أثر إيجابي نسبي إذا استمرت الأسعار في التراجع.

وبالرغم من انعكاس تداعيات الأزمات العالمية ومعدلات التضخم والفائدة العالية على اقتصادات الدول الناشئة وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط ومن بينها مصر، إلا أن مصر- أظهرت مرونة ملحوظة في مواجهة هذه الصعوبات. حيث قامت الحكومة المصرية بالاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات الأزمة الراهنة وجمود مساندة النشاط الاقتصادي

وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين العام. وفيما يلي عرض لآفاق نمو الاقتصاد المصري خلال الفصل الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ في ظل الأزمات العالمية الراهنة التي أقلت بظلالها على أداء النشاط الاقتصادي المصري خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مما انعكس على تباطؤ أداء بعض القطاعات في ظل الضغوط التضخمية التي يواجهها الاقتصاد المصري.



١- جهود تحسين الأوضاع والضبط المالي

ارتفاع التصنيف الائتماني لمصر

رفعت وكالة "فيتش" التصنيف الائتماني لمصر للمرة الأولى منذ عام 2019 من B إلى B- مع نظرة مستقبلية مستقرة.. في خطوة إيجابية للاقتصاد المصري وجهود الإصلاح.

## ١- آفاق نمو الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

أولاً: تحسن أداء القطاع الحقيقي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٤/٢٥:

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري 3.9% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)، وهو ما يعكس تنوع هيكل نمو الاقتصاد المصري بين عدة قطاعات، في ضوء السياسات الإصلاحية التي اتخذتها الدولة المصرية بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة، وكذلك نتيجة لتحسن المحووظ في الأنشطة الاقتصادية الرئيسة لاسيما الصناعة التحويلية، وذلك على الرغم من استمرار تراجع نشاط قناة السويس على خلفية التوترات الإقليمية والمحلية في المنطقة. ولقد أدت السياسات الإصلاحية إلى نمو عدة قطاعات من أبرزها:

٢. الصناعات التحويلية بنحو 11.8%
٣. الكهرباء بنسبة نمو 5.7%
٤. النقل والتخزين بنسبة نمو 12.5%
٥. الوساطة المالية والأنشطة المساعدة بنمو نحو 9.8%
٦. السياحة (مثلة في نشاط المطاعم والفنادق) بنحو 13.1%
٧. الخدمات الاجتماعية والتي تشمل الصحة والتعليم بنسبة نمو 4.6%
٨. الزراعة بنسبة نمو 2.1%

وجدير بالذكر أنه قد تم ملاحظة أن الاستثمارات الخاصة زادت عن الاستثمارات العامة لتحقيق أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات خلال النصف الأول من العام المالي الحالي. ويأتي ذلك في إطار جهود الحكومة المصرية لإفساح المجال لاستثمارات القطاع الخاص. وتستمر جهود الدولة المصرية لإجراء الإصلاحات الهيكلية لتوطين الصناعة والاعتماد على الإنتاج المحلي، واستهداف زيادة الاستثمارات التنموية خاصة في المشروعات الخضراء، والسعي نحو توفير مليون فرصة عمل سنويًا، وإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تفتح آفاقًا جديدة لجذب استثمارات أجنبية على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

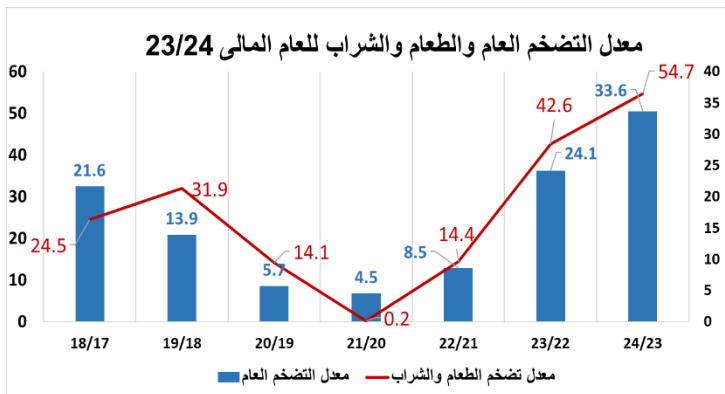
### معدلات النمو المستهدفة بنهاية العام المالي ٢٥/٢٤:

واستناداً إلى ما تم تحقيقه في النصف الأول من العام المالي ٢٥/٢٤، فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري ليصل نحو ٤,٠٪ بنهاية العام المالي ٢٥/٢٤، مقابل معدل نمو بلغ ٢,٢٪ في العام المالي ٢٥/٢٤. بعد تحقيق معدل نمو إيجابي قدره ٣,٨٪ في العام المالي ٢٥/٢٤. كما استهدفت موازنة العام المالي ٢٥/٢٤ تحقيق فائض أولي قدره ٣,٥٪ من الناتج المحلي لضمان استمرار الاتجاه النزولي لمسار دين اجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي مع نهاية العام المالي ٢٥/٢٤ إلا أنه في ظل مستويات التضخم وأسعار الفائدة المتوقعة فإنه يتوقع تحقيق عجز كلي للموازنة العامة قدره ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

### ثانياً: تحسن أداء القطاع النقدي والتضخم خلال النصف الاول من عام ٢٥/٢٤

لقد ساعدت إصلاحات السياسة النقدية المطبقة في شهر مارس ٢٥٢٤ برفع أسعار الفائدة بـ ٦٠٠ نقطة أساس على الحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط، والتصدي للاضطرابات الاقتصادية العالمية والاستمرار في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وكذلك تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة، مما انعكس على أداء القطاع الحقيقي كالتالي:

#### التضخم:



تباطأ معدل التضخم العام للحضر السنوي إلى ٢٥,٧٪ في الفترة يوليو - ديسمبر 2024، مقابل ٣٦٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق مدفوعاً بالإصلاحات النقدية المطبقة في مارس ٢٥٢٤. وقد سجل معدل التضخم الأساسي تحسن طفيف على أساس سنوي ليسجل ٢٤,٣٪ في الفترة يوليو - ديسمبر 2024 مقابل ٣٨,٢٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى التذبذب الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية خلال العام المالي ٢٥/٢٤،

على سبيل المثال وليس الحصر تقلبات الأسعار بالأسواق العالمية نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية وما تبعها من اضطرابات بسلاسل الإمداد.

## ١. أسعار الفائدة:

وفي ضوء الاجتماع الأخير للجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في ديسمبر ٢٠٢٤، تم الإبقاء على سعر عائد الإيداع عند ٢٧,٢٥٪ والإقراض ٢٨,٢٥٪ لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند ٢٧,٧٥٪ كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪، وتمديد الأفق الزمني لمعدلات التضخم المستهدفة إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ عند ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط. وذلك مقارنةً بأهداف التضخم السابقة للبنك المركزي ٧٪ ± ٢ نقطة مئوية في المتوسط بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ و ٥٪ ± ٢ نقطة مئوية في المتوسط بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٦. وتبلغ أسعار الفائدة الحالية على الإيداع لليلة واحدة ٢٧,٢٥٪، وسعر الفائدة على الإقراض لليلة واحدة ٢٨,٢٥٪، وسعر العملية الرئيسية وسعر الخصم ٢٧,٧٥٪.

## ٢. صافي احتياطي النقد الأجنبي:

وبالرغم من التوترات الإقليمية المتصاعدة في كل من غزة والبحر الأحمر والتي أدت إلى اضطرابات كبيرة في مسار التجارة العالمية مما انعكس أيضاً على قناة السويس في انخفاض إيراداتها نتيجة لتحويل بعض السفن مسارها بعيداً عن القناة، إلا أن صافي احتياطي النقد الأجنبي ارتفع ليسجل ٤٧,١٠٩ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٣٥,٢ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٣، مدفوعاً بالإجراءات الإصلاحية التي طبقتها البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٤، والاستراتيجيات المتنوعة لتعزيز القدرة التنافسية للقناة من خلال تحسين الخدمات المقدمة وتوسيع نطاقها، بهدف استعادة مكائنها كركز حيوي للتجارة العالمية مما ساهم في استعادة استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبي، فضلاً عن التدفقات الواردة من مشروع رأس الحكمة.

## ثالثاً: أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

سجل ميزان المدفوعات عجز كلي بلغ نحو ٩٩١,٢ مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤/٢٥ مقابل فائض كلي بلغ ٢٢٨,٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك في الأساس إلى عجز المعاملات الجارية مقابل تحسن المعاملات الرأسمالية والمالية كالتالي:

### ١. المعاملات الجارية

بلغ العجز في حساب المعاملات الجارية نحو ٥,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤/٢٥ مقابل نحو ٢,٨ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ويأتي ذلك نتيجة لارتفاع عجز الميزان التجاري بنحو ٦,١ مليار دولار، وتراجع الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ٢٢,١٪ ليقصر - على نحو ٤,١ مليار دولار (مما يرجع في الأساس إلى تراجع إيرادات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٦١,٢٪ لتسجل ٩٣١,٢ مليون دولار مقابل نحو ٢,٤ مليار دولار).

ولكن للعوامل الآتية حدثت من تفاقم عجز حساب المعاملات الجارية:

١. ارتفاع التحويلات الجارية بمعدل ٨٤,٧٪ لتصل إلى نحو ٨,٤ مليار دولار، في ضوء تصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٨٤,٤٪ لتسجل نحو ٨,٣ مليار دولار مقابل نحو ٤,٥ مليار دولار
٢. التحسن في الإيرادات السياحية بمعدل ٨,٢٪ لتسجل نحو ٤,٨ مليار دولار مقابل نحو ٤,٥ مليار دولار
٣. تراجع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٧,٢٪ ليسجل نحو ٤,٣ مليار دولار مقابل نحو ٤,٦ مليار دولار.



## ٤. المعاملات الرأسمالية والمالية

وعلى الجانب الآخر، حققت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٣,٨ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٥/٢٤ مقابل نحو ١,٨ مليار دولار لنفس الفترة من العام السابق، حيث سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٧ مليار دولار مقابل نحو ٢,٣ مليار دولار.

## ٢- الأداء المالي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٥/٢٤

قامت الحكومة المصرية على مدار السنوات الخمس السابقة بالعديد من الإجراءات الإصلاحية بهدف وضع الاقتصاد المصري على المسار الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي واستدامة مؤشرات المالية العامة وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الآمنة للدين العام.

### زيادة الإيرادات الضريبية

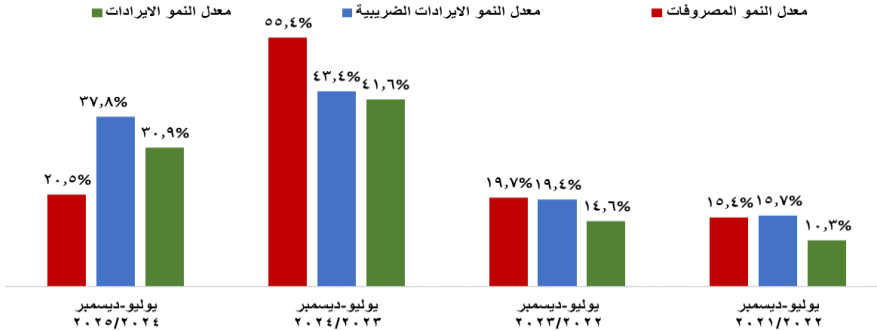
نمو كافة أنواع الضرائب بشكل متكامل مما أدى الي تحقيق أعلى معدل نمو في الإيرادات الضريبية منذ سنوات طويلة.

### ضبط الإنفاق العام

١- تحسن إدارة الدين من خلال توزيع أعباء مدفوعات الفوائد على السنة المالية، وتغيير مصادر التمويل من خلال تقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية.

٢- انخفاض الاستثمارات الممولة من الخزانة، في ضوء توجه الدولة نحو إعادة ترتيب أولويات الصرف ومراجعة خطة الاستثمارات العامة في ظل الالتزام بسقف للإنفاق الاستثماري للعام المالي الحالي.

معدل نمو المصروفات والإيرادات العامة والضريبية للموازنة (%)



- حققت الإيرادات نمواً بنحو 31% خلال يوليو-ديسمبر 2025/2024
- ارتفعت حصة الضرائب بنحو 38% خلال يوليو-ديسمبر 2025/2024، وهو أعلى معدل نمو يتحقق خلال السنوات الماضية
- ارتفعت المصروفات بنحو 20% خلال يوليو-ديسمبر 2025/2024
- ارتفع الفائض الأولي بشكل ملحوظ بنحو ٨١ مليار جنيه ليحقق ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، (وهو أعلى فائض أولي تم تحقيقه خلال ٢٠ عام).

شهدت الفترة يوليو-ديسمبر ارتفاعاً في الإيرادات وخاصة الضريبية، ليس فقط في معدلات نموها، بل وأيضاً في نسبتها الي الناتج المحلي بنحو 0.6% مقارنة بالعام المالي السابق، ومن جهة أخرى انخفضت المصروفات العامة بنحو 0.1% من الناتج ويشير ذلك الي جهود الحكومة لترشيد الإنفاق العام، وهو ما ساعد على خفض العجز الكلي خلال يوليو-ديسمبر مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بنحو 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة بما يساعد على تحسين جودة حياة المواطن المصري . وبالرغم من الصعوبات والتحديات العالمية، وتعرض الموازنة لبعض الصدمات الخارجية المؤثرة مثل انخفاض حجم المحصل من قناة السويس ووجود تحديات اقتصاديه تواجه عدد من القطاعات الاقتصادية، إلا أنه قد تمكنت الموازنة العامة للدولة من الاستمرار في تحقيق أداء مالي جيد خلال النصف الأول من العام المالي ٢٥/٢٤ وذلك نظرا للإصلاحات التي اتخذتها

وزارة المالية والتي تضمنت إطلاق حزمة الإصلاحات الضريبية، وتطوير وتحسين جودة الخدمات الضريبية من خلال حزم تحفيزية ضريبية وتعزيز الشفافية لمساندة مجتمع الأعمال ودعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية لاستعادة الثقة ولتحقيق نمو حقيقي يقوده القطاع الخاص تعزيزًا لقدرات وإمكانيات الاقتصاد القومي، وذلك بالتوازي مع تحقيق كفاءة وفاعلية الإنفاق وتوجيهه نحو الفئات الأكثر ضعفًا من خلال التوسع في برامج الحماية الاجتماعية.



**حيث حققت الموازنة فائض أولى قدره ٢٣٠ مليار جنيه خلال يوليو - ديسمبر ٢٠٢٤/٢٠٢٥**

وعلى الرغم من الصدمات المؤثرة على النشاط الاقتصادي:

- قامت وزارة المالية بتلبية كافة احتياجات قطاع التعليم والتي بلغت نحو 152 مليار جنيه،
- قامت وزارة المالية بتلبية كافة احتياجات قطاع الصحة والتي بلغت نحو 102 مليار جنيه،
- قامت الخزانة بسداد قهدي لصندوق التأمينات والمعاشات والذي بلغ نحو 86 مليار جنيه وهو ما يمثل نحو 60% من المبرج في الموزنة العامة، ومقرنة بنحو 67 مليار جنيه في نفس الفترة من العام المالي السابق (نسبة نمو بالغة نحو 27%)،
- قامت الخزانة بسداد مستحقات دعم السلع البترولية والتي بلغت نحو 71 مليار جنيه،
- قامت الخزانة بسداد كافة مستحقات دعم السلع التموينية بقيمة 59 مليار جنيه.

معدل النمو (%)	يوليو-ديسمبر 2025/2024	يوليو-ديسمبر 2024/2023	يوليو-ديسمبر 2023/2022	يوليو-ديسمبر 2021/2022	
30.9%	1060.9	810.6	572.6	499.6	إجمالي الإيرادات
	30.9%	41.6%	14.6%	10.3%	معدل النمو للإيرادات
	6.1%	5.8%	5.7%	6.3%	نسبة إلى الناتج المحلي
37.8%	912.5	662.1	461.8	386.9	إيرادات ضريبية
	5.3%	4.8%	4.6%	4.9%	نسبة إلى الناتج المحلي
20.5%	1,761.6	1,462.0	940.8	785.8	إجمالي المصروفات
	20.5%	55.4%	19.7%	15.4%	معدل النمو للمصروفات
	10.2%	10.5%	9.3%	9.9%	نسبة إلى الناتج المحلي
7.6%	700.6	651.4	368.3	286.1	العجز النقدي
-201.3%	8.2	-8.1	-0.9	-1.0	صافي حيازة الأصول المالية
10.2%	708.8	643.3	367.4	285.1	العجز الكلي
	4.1%	4.6%	3.6%	3.6%	نسبة إلى الناتج المحلي
53.8%	230.3	149.7	25.5	3.2	الميزان الأولي
	1.3%	1.1%	0.3%	0.0%	نسبة إلى الناتج المحلي

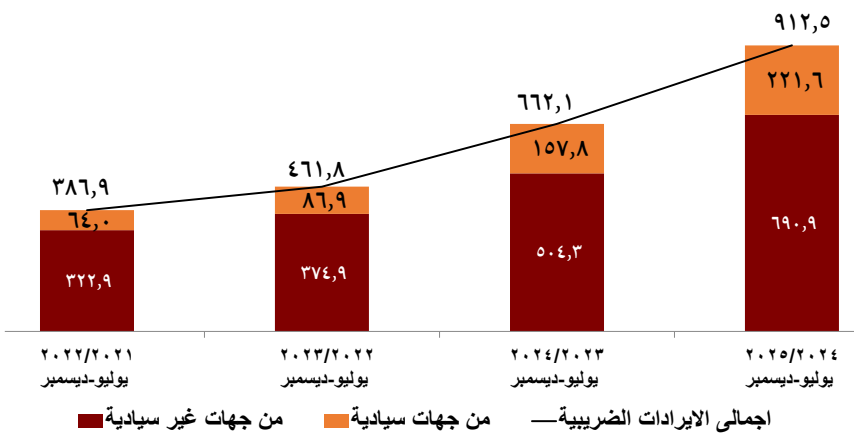
ويمكن إرجاع التحسن في الأداء المالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ في ضوء الإصلاحات التي اتخذتها وزارة المالية على جانبي الإيرادات العامة والإفناق العام، على النحو التالي:

## على جانب الإيرادات العامة

■ ارتفاع معدل النمو السنوي للإيرادات بنحو ٣٠,٩٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٥/٢٤ مقابل نفس الفترة من العام السابق، حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو ٣٧,٨٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٥/٢٤، نتيجة في الأساس لما يلي:

○ ارتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية (على الرغم من تراجع حصيلة قناة السويس) بنحو ٦٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٠٪) لتسجل ٢٢١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٥٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق،

○ وارتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ١٨٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٧٪) لتسجل ٦٩٠,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٥٠٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.



## المجموعات الرئيسية للإيرادات الضريبية

(مليون جنيه)

موازنة 25/24	فعلي 24/23	معدل النمو %	يوليو - ديسمبر		البند
			2025/2024	2024/2023	
2,021,991	1,628,998	37.8%	912,472	662,103	إجمالي الإيرادات الضريبية ومنها،
828,076	681,503	40.6%	416,814	296,410	الضريبة على السلع والخدمات (تتضمن القيمة المضافة)
782,188	682,795	16.4%	258,497	222,128	ضرائب الدخل (على الأشخاص والشركات)
99,245	75,478	49.9%	62,695	41,818	الضرائب الجمركية
7,968	6,154	9.2%	3,231	2,959	الضريبة العقارية (الضريبة على الأراضي والمباني)

١. ارتفعت إجمالي الإيرادات الضريبية بنحو ٣٧,٨٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق، في ضوء نمو حصيلة كافة أنواع الضرائب بشكل متكامل، مدفوعاً باستعادة ثقة المجتمع الضريبي وتعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية، حيث ارتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات (والتي تتضمن ضريبة القيمة المضافة) بنحو ٤٠,٦٪ خلال فترة المتابعة، مقابل العام السابق، وكذلك الحصيلة من الضرائب على الدخل (على الأشخاص والشركات) بنحو ١٦,٤٪، والحصيلة من الضرائب الجمركية بنحو ٤٩,٩٪، والحصيلة من الضريبة العقارية بنحو ٩,٢٪.
٢. حيث شهدت معظم بنود الضرائب ارتفاعاً جيداً خلال فترة المتابعة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية والميكنة والاعلان عن الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية والتي تم اعتمادها والتصديق عليها في فبراير ٢٠٢٥ (بما سيساهم في زيادة نسبة حصيلة الإيرادات الضريبية في النصف الثاني من العام المالي ٢٥/٢٤).
٣. فقد ارتفعت ضرائب الدخل من التوظيف بنسبة ٢٨,٥٪ إلى ٧٣,١ مليار جنيه، وعلى الشركات بنسبة ١٦,٩٪ إلى ٨٦,٥ مليار جنيه، وعلى الأرباح التجارية والصناعية بنسبة ٢١٪ إلى ٢٩,٦ مليار جنيه، وعلى المهن الحرة بنسبة ٤٢٪ إلى ٥,١ مليار جنيه، وهو ما يوضح انعكاس الإصلاحات واستعادة الثقة وتعافي النشاط الاقتصادي في زيادة معدلات الضرائب المحصلة خلال النصف الأول من العام المالي.
٤. كما ارتفعت الضرائب العقارية على المباني بنسبة ٩,٩٪ إلى ٣,٢ مليار جنيه ومع السعي لمزيد من الإصلاحات خلال الفترة القادمة، والضرائب والرسوم على السيارات بنسبة ٣٧,٧٪ إلى ٧,٦ مليار جنيه.
٥. وارتفعت ضرائب القيمة المضافة على السلع المستوردة بنسبة ٨٤٪ إلى ١٦٧,٤ مليار جنيه وعلى السلع المحلية بنسبة ٢٣,٣٪ إلى ٧٣,٨ مليار جنيه انعكاساً لتحسن النشاط الاقتصادي ورفع كفاءة التحصيل والإدارة الضريبية. كما ارتفعت ضرائب القيمة المضافة على الخدمات بنسبة ١٩,٩٪ والضريبة القطعية على بعض السلع المحلية بنسبة ٢٢,٩٪ إلى نحو ٧٦,٣ مليار جنيه.

## على جانب المصروفات العامة

بلغ معدل النمو السنوي للمصروفات ٢٠,٥٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق، مقارنة بمتوسط معدل نمو سنوي تاريخي بلغ ٣٠,٢٪ خلال نفس الفترة من الثلاث سنوات السابقة. كما انخفضت المصروفات منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,١٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق وذلك في الأساس نظراً إلى نجاح جهود ضبط المالى لترشيده الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وتحسين إدارة الدين من خلال توزيع أعباء مدفوعات الفوائد على السنة المالية، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل من خلال تقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية. فضلاً عن جهود خفض الاستثمارات العامة الممولة من الخزانة بالالتزام بسقف الإنفاق الاستثماري ١ تريليون جنيه للعام المالي الحالي. وذلك دون الإخلال بتوفير التمويل الكافي للأجور ومرتبات العاملين بأجهزة الموازنة وتوفير

مخصصات كافية لكافة بنود الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية ومنها مخصصات سداد مستحقات الخزانة لصالح صندوق المعاشات وزيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم.

### أهم بنود المصروفات

البيان	يوليو- ديسمبر 24/23	يوليو- ديسمبر 25/24	معدل النمو %	فعلي	التقديرات الأولية تحت المراجعة	موازنة	آخر 6 اشهر 25/24	نسبة المنفذ اول 6 شهور / التقديرات 25/24
إجمالي المصروفات	1,461,985	1,761,561	20.5%	3,016,951	3,838,168	3,870,168	2,076,607	45.9%
الأجور وتعويضات العاملين	240,892	286,277	18.8%	512,621	575,000	575,000	288,723	49.8%
شراء السلع والخدمات	70,389	83,760	19.0%	139,791	166,705	166,705	82,945	50.2%
الفوائد	792,994	939,088	18.4%	1,362,662	1,914,468	1,834,468	975,380	49.1%
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	195,598	278,690	42.5%	559,199	635,943	635,943	357,253	43.8%
المصروفات الأخرى	68,431	81,064	18.5%	144,159	160,238	162,238	79,174	50.6%
الاستثمارات	93,681	92,682	-1.1%	298,520	385,815	495,815	293,133	24.0%

### أداء المصروفات العامة للدولة - الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم

#### الإنفاق على قطاع الصحة

البنود	2025/2024		معدل النمو (%)
	يوليو- ديسمبر	يوليو- ديسمبر	
الإجمالي	81.1	102	25.8
الأجور وتعويضات العاملين	43.5	55.8	28.3
الاستثمارات	9.3	11	18.3
أخرى	28.3	35.2	24.4

#### الإنفاق على التعليم

البنود	2025/2024		معدل النمو (%)
	يوليو- ديسمبر	يوليو- ديسمبر	
الإجمالي	120.2	152.1	26.5
الأجور وتعويضات العاملين	89.5	105.7	18.1
الاستثمارات	13.5	25	85
أخرى	17.2	21.4	24.4

وبناءً على التحليل السابق لجانب الإيرادات والمصروفات خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فقد حقق العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة نحو 709 مليار جنية ونسبة 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة بعجز قدره ٦٤٣ مليار جنية ونسبة ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، كما حققت الموازنة فائض أولى كبير نحو ٢٣٠ مليار جنية (١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل ١٥٠ مليار جنية (١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

## جهود وزارة المالية لتعزيز الحماية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥



### تعزيز جهود الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، ورفع مستوى معيشة المواطنين

قامت وزارة المالية بزيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية خلال الفترة يوليو - ديسمبر 2025/ 2024:

#### قطاع التعليم

تلبية كافة احتياجات قطاع التعليم والتي بلغت نحو

**152.1 مليار جنية**

مقارنة بنحو 120.2 مليار جنية في ذات الفترة من العام

السابق بزيادة 26.5%



#### قطاع الصحة

تلبية كافة احتياجات قطاع الصحة والتي بلغت نحو

**102 مليار جنية**

مقارنة بنحو 81.1 مليار جنية في ذات الفترة من العام

السابق بزيادة 25.8%



### تعزيز جهود الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، ورفع مستوى معيشة المواطنين

حتى نهاية ديسمبر 2024

#### دعم السلع التموينية

سداد كافة مستحقات دعم

السلع التموينية من الخزانة

بقيمة **59 مليار جنية**.



#### دعم المواد البترولية

**71 مليار جنية**



#### صندوق التأمينات والمعاشات

سداد نقدي لصندوق التأمينات

والمعاشات من الخزانة بلغ نحو

**85.6 مليار جنية**





## تعزيز جهود الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، ورفع مستوى معيشة المواطنين

المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية:



- يبلغ عدد المستفيدين من دعم سلع البطاقة التموينية نحو **61.5 مليون فرد**،
- كما يبلغ عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز المدعم نحو **69.5 مليون فرد**.



يتضمن دعم التأمين الصحي والأدوية ما يتم صرفه للتأمين الصحي على الطلاب والمرأة المعيلة والأطفال دون السن المدرسي والأدوية وألبان الأطفال والتأمين الصحي الشامل .



## تعزيز جهود الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، ورفع مستوى معيشة المواطنين

تابع - المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية:



يبلغ عدد الأسر المستفيدة من معاش الطفل وإعانات الشئون الاجتماعية نحو **80 ألف أسرة**.



يبلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعي نحو **5.2 مليون أسرة** .



## تعزيز جهود الحماية الاجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطنين

### تابع -المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية:



يتضمن دعم توصيل الغاز للمنازل ما تتحمله الدولة لتوصيل الغاز الطبيعي لعدد ما يقرب من نحو **1.2 مليون** وحدة سكنية بدلاً من أسطوانة الغاز .



يمثل دعم الإسكان الإجتماعي ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل المستفيدين من هذا البرنامج والذي يستهدف نحو **330 ألف** وحدة سكنية.



## تعزيز جهود الحماية الاجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطنين

### تابع -المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية:



تتضمن المساهمات في صناديق المعاشات ما تتحمله الخزنة العامة للدولة لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي وفقاً للمادة (111) من القانون رقم 148 لسنة 2019 مقابل اسقاط كافة المبالغ المستحقة على الخزنة العامة للدولة قبل تاريخ العمل بهذا القانون.



# استراتيجية وزارة المالية لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤

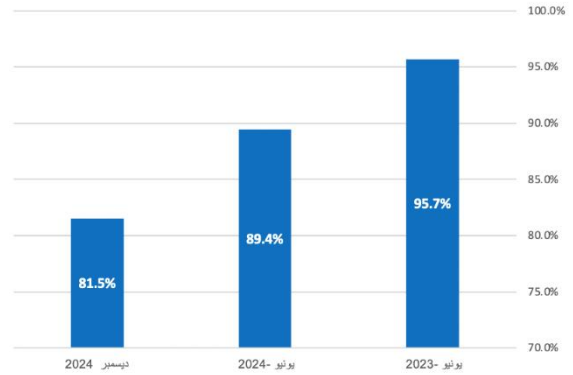


## استراتيجية متكاملة لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة

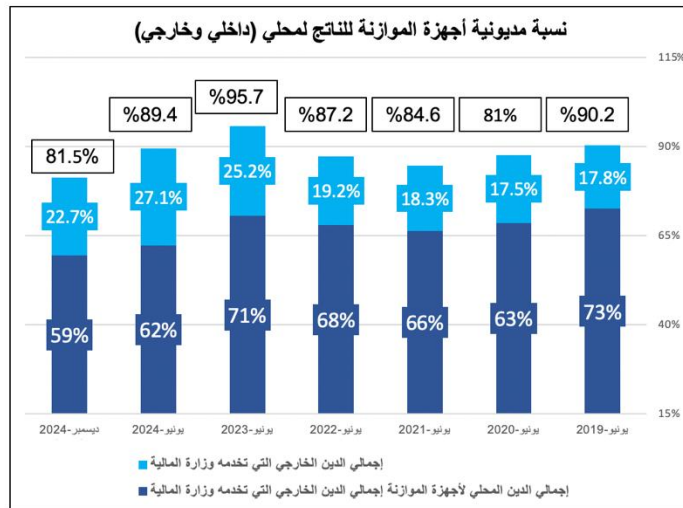
ما تم خلال الربع الأول من عام 2025 / 2024

### ١. انخفاض دين أجهزة الموازنة (نسبة للناتج المحلي)

الاعلان عن بيانات ختامى عام 2024 / 2023 والتي أكدت انخفاض دين أجهزة الموازنة من 96% من الناتج المحلي في يونيو 2023 إلى نحو 89,4% من الناتج في يونيو 2024 و 81,5% من الناتج في ديسمبر 2024، وذلك بفضل الفائض الأوى المُحقق بالموازنة، وكذلك استخدام 50% من حصيلة صفقة رأس الحكمة لخفض الدين المحلي لأجهزة الموازنة.



## استراتيجية متكاملة لاستدامة دين أجهزة الموازنة



### 2- انخفاض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة العامة للدولة

انخفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة العامة للدولة بأكثر من

**3 مليار دولار**

في عام 2024 / 2023.





## استراتيجية متكاملة لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة



### 3- خفض واستقرار مستوى الدين الخارجي لأجهزة الموازنة

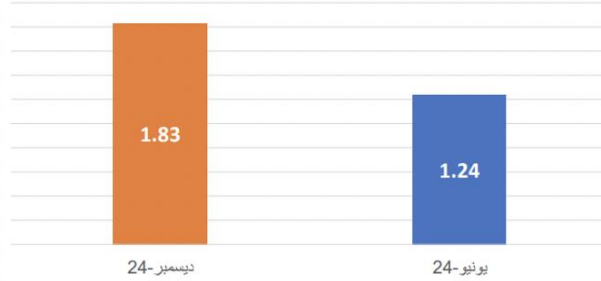
عند  
**79,1 مليار دولار**  
بنهاية يونيو 2024 بدلاً من 82 مليار دولار في  
يونيو 2023.

مما يعنى القدرة على السيطرة على الدين الخارجى لأجهزة الموازنة خلال تلك الفترة.

كما بلغ الدين الخارجى بنهاية ديسمبر 2024  
**77.2 مليار دولار**

### 4- ارتفاع عمر محفظة الدين المحلى المتداول

متوسط عمر محفظة الدين المحلى المتداول بالجنيه المصرى (عام)



ارتفع عمر محفظة الدين المحلى فى ديسمبر 2024 ليصل الى 1.83 عام مقارنة ب 1.24 عام فى يونيو 2024، وذلك بعد عوده ثقة المستثمرين وخاصة المستثمرين الأجانب فى الاستثمارات فى الوراق الماليه طويله الأجل كسندات الخزانه.



## استراتيجية متكاملة لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة

### 5- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية فى أدوات وسندات الخزانه

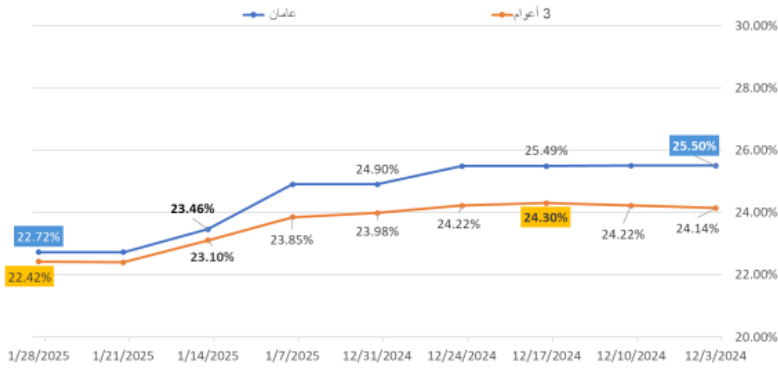
ارتفع إجمالى الرصيد إلى  
**41.3 مليار دولار**  
فى ديسمبر 2024 مقارنة ب 39.3 مليار دولار  
فى يونيو 2024.

تعكس الزيادة فى استثمارات الأجانب وخاصة الاستثمار فى سندات الخزانه طويله الأجل مدى الثقة فى الاقتصاد المصرى.

ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي فى سندات الخزانه طويله الأجل لتصل إلى

**8.3 مليار دولار**  
مقارته ب 1.6 مليار دولار  
فى يونيو 2024

تطور متوسط عائد سندات الخزانه من ديسمبر 24 حتى 28 يناير 25



**يعكس انخفاض الأسعار علي سندات الخزانه الي ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري والاستثمار طويل الأجل.**

## 5- انخفاض أسعار العائد علي سندات الخزانه

انخفضت متوسطات أسعار العائد علي سندات الخزانه ذات العائد الثابت بحوالي **-2.33%**

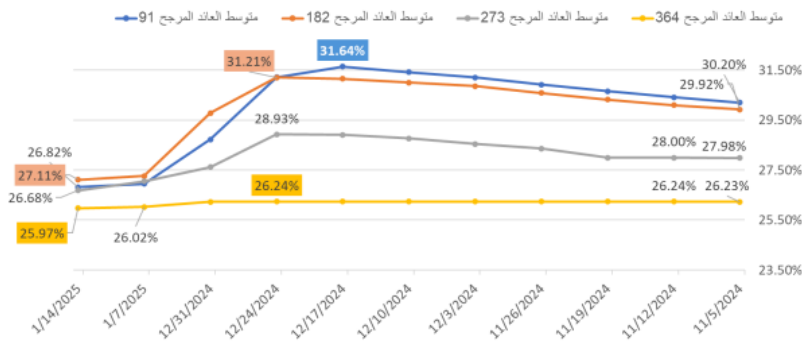
خلال الفترة من 3 ديسمبر حتي 28 يناير لتصل متوسط العوائد علي سندات الخزانه 22.57% بدلاً من 24.90%

## 5- انخفاض أسعار العائد علي أذون الخزانه

انخفضت متوسطات أسعار العائد علي أذون الخزانه بحوالي **2.8%**

خلال الفترة من 17 ديسمبر حتي 14 يناير لتصل متوسط العوائد علي أذون الخزانه 26.65% بدلاً من 29.48%

تطور متوسط عائد أذون الخزانه من نوفمبر 24 حتى 14 يناير 25



**تعكس انخفاض الأسعار علي اذون الخزانه الي توقع المستثمرين بقيام البنك المركزي بخفض أسعار العائد وانخفاض في معدلات التضخم.**

## ما تحقق من الإجراءات مستهدفة بخصوص الدين الخارجي:

### 1 العمل على تخفيض صافي رصيد الدين الخارجي بمقدار 1-2 مليار دولار سنوياً

- بالفعل حصلت وزارة المالية على موافقة المجلس بإصدارات دولية تتراوح بين حجم 3-4 على أن يؤخذ بالتوصيات الرئاسية في خفض هذا الحجم حال توفر تدفقات نقدية بالعملة الأجنبية من مصادر أخرى غير الاقتراض مثل الاستثمار المباشر او برنامج الطروحات، التي يخصص منها الجزء الأكبر لخفض الدين الخارجي.
- قامت وزارة المالية بسداد مديونية التسهيل الائتماني بشهر نوفمبر بحجم 3 مليار دولار، والحصول على قرض بقيمة 2 مليار دولار، تماشياً مع خفض رصيد الدين الخارجي.
- بالنسبة لإهلاكات السندات الدولية للعام المالي 2024/2025 فهي أقل من 3 مليار دولار، وتسعى وزارة المالية بأن لا تتعدى هذا الحجم من حيث حجم الإصدارات الجديدة، كما سيتم توضيحه.

### 2

### قامت وزارة المالية بالإعداد للقيام بإصدارات سندات دولية متنوعة بين سندات تقليدية وصكوك سيادية وسندات مستدامة/ اجتماعية Social Bonds، مع الحرص على خفض تكلفة التمويل الناتج واستهداف المدد الزمنية متوسطة الى طويلة الأجل، وهو ما حققته وزارة المالية بشهر يناير 2025 بتسعير اصدار سندات دولية بقيمة 2 مليار دولار أمريكي

- شريحة أولى: 1.25 مليار دولار خمس سنوات، عائد 8.625%، وشريحة ثانية: 750 مليون دولار ثمانية سنوات، عائد 9.45%.
- تم تغطية الإصدار أكثر من خمس مرات حيث تجاوز حجم الطلبات 10.5 مليار دولار أمريكي، مع وصول حجم الطلبات النهائي الى 7.5 مليار دولار x3.75 وذلك بعد تخفيض العائد مرتين خلال توقيت الإصدار
- خفض العوائد عن الاسعار الافتتاحية بمقدار 62.5 نقطة أساس و55 نقطة أساس يعد من أكبر التقليلات السعرية هذا العام.
- اختيار آجال الاصدار تتماشى مع جدول الإهلاكات، مما يحسن سلاسة المدفوعات ويحد من تكديس الاستحقاقات.

## إجراءات مستهدفة بخصوص الدين الخارجي:

1 العمل على تخفيض صافي رصيد الدين الخارجي بمقدار 1-2 مليار دولار سنوياً

2 القيام بإصدارات سندات دولية بعد بدء النصف الثاني من العام المالي 2024 / 2025، وذلك للاستفادة من خفض البنوك المركزية لأسعار الفائدة وخفض تكلفة الإصدارات بأكثر قدر ممكن مقارنة بالوضع الحالي.

3 تكون الإصدارات في الأسواق الدولية من خلال إصدار أحجام منخفضة ومتنوعة بين سندات تقليدية وصكوك سيادية وسندات مستدامة، على أن تكون الأولوية للإصدارات منخفضة التكلفة ذات المدد الزمنية الطويلة بهدف خفض تكلفة الدين وإطالة عمره





## استراتيجية متكاملة لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة - إجراءات مستهدفة

**1** نستهدف استمرار الاتجاه النزولي للدين العام ليصل إلى نحو **85% - 86%** من الناتج في نهاية هذا العام.



**2** نستهدف خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة سنوياً بنحو **1 - 2** مليار دولار

وبما يسهم في خفض أعباء الدين العام على المدى المتوسط وإتاحة مساحة مالية أكبر للإنفاق على المجالات التنموية.

**3** الانتهاء من استراتيجيه متكامله لإدارة مديونية أجهزة الموازنة العامة في المدى المتوسط وحتى نهاية عام ٢٠٣٠ ، وبما يضمن حدوث:

- تحسن تدريجي كبير وشامل في كافة مؤشرات المديونية
- ضمان وجود تراجع لنسبة الدين للناتج المحلي
- خفض في قيمة ونسبة الدين الخارجي
- تحسن في إطالة عمر الدين
- خفض فاتورة خدمته.

### إجراءات مستهدفه لخفض اعباء خدمة الدين:

- 1** طرح أدوات دين جديدة ومتنوعة في السوق الأولى للأوراق المالية الحكومية لزيادة قاعدة العملاء وتنويعهم من خلال إصدار الصكوك الإسلامية والسندات الخضراء وسندات البنية التحتية.
- 2** إصدار سندات تجزئة بفائدة مميزة وذلك لمساعدة متوسطي الدخل على التواكب مع معدلات التضخم المرتفعة حالياً، وذلك بالتعاون مع البريد المصري.
- 3** تشجيع شركات إدارة الصناديق والمحافظ المالية على إصدار صناديق استثمار في الأوراق المالية الحكومية (مثل صناديق السيولة وصناديق الدخل الثابت) للعاملين بالخارج.
- 4** القيام بحمله إعلاميه لزيادة وعي قطاع الأفراد بالاستثمار المباشر في الأوراق المالية الحكومية من خلال أدوات الدين الجديدة وإلقاء الضوء على مميزاتها وكونها إصدارات حكومية مما يجعلها وسيلة استثمار آمنه

## ثانياً: تقديرات الأداء المالي لإجمالي العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

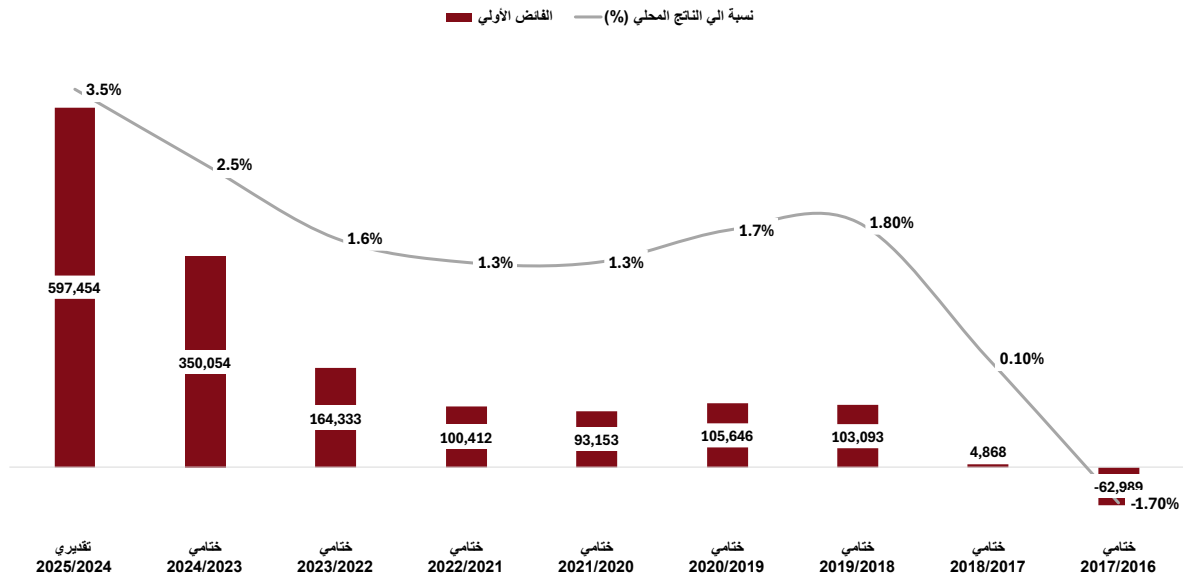
تلتزم وزارة المالية بتحقيق مستهدفات المالية العامة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والتي من ضمنها تحقيق فائض أولي يبلغ نحو ٣.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يقارب نحو ٥٩٧ مليار جنيه (وهي أعلى نسبة تم استهدافها)، وهو ما سوف يتحقق من خلال العمل على تعبئة الإيرادات وترشيد الانفاق العام. فمن المتوقع أن يشهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نسب مرتفعة لنمو للإيرادات الضريبية لنمو بنحو ٢٨٪، وقد انعكس ذلك خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حيث بلغ معدل نمو الحصيلة الضريبية نحو ٣٨.٤٪ وهو أعلى معدل نمو خلال العشر سنوات السابقة، وتعد تلك الزيادة مدفوعة بتعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة نقص النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الإصلاحات على جانب الإدارة الضريبية وحزمة التسهيلات الضريبية الجديدة في تلك النمو من خلال توسيع القاعدة الضريبية حيث تستهدف بناء علاقة جديدة بين مصلحة الضرائب والمستثمرين.

### التقديرات الأولية المحدثة تحت المراجعة للأداء المالي للعام المالي بأكمله ٢٥/٢٤

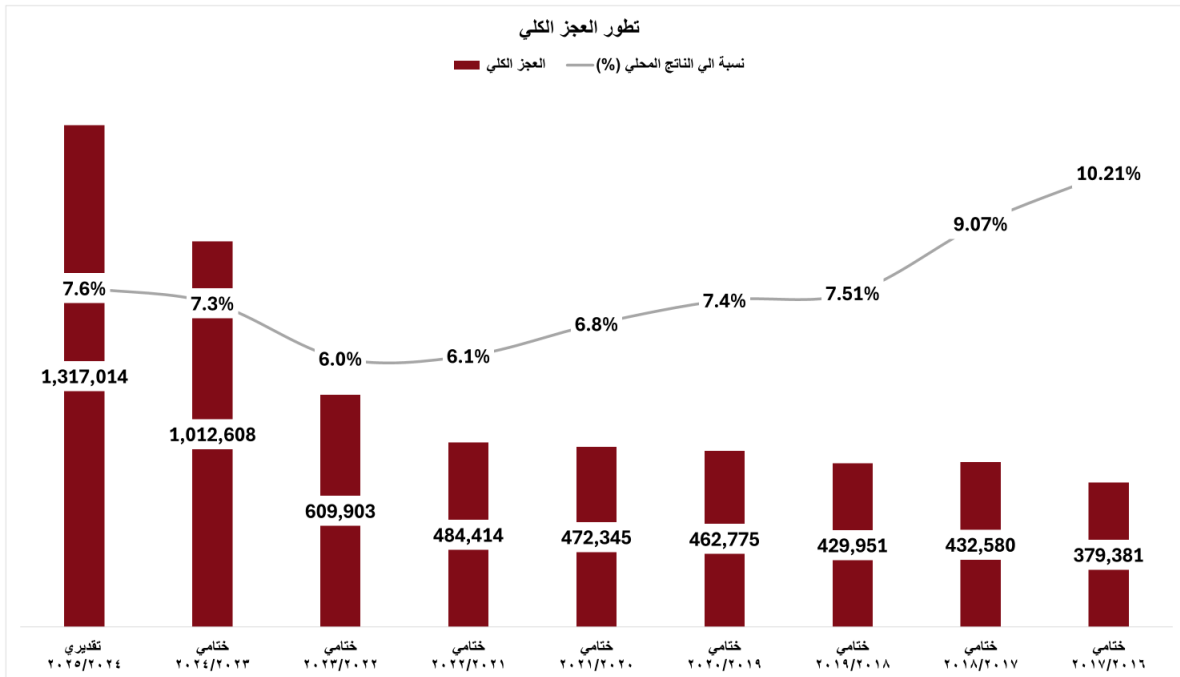
2025/2024	2024/2023	2023/2022	
تقديري	موازنة	فعلي	فعلي
2,536	2,625	2,506	1,564
14.68%	15.40%	17.90%	15.50%
2,082	2,022	1,630	1,259
12.05%	11.80%	11.60%	12.50%
3,838	3,870	3,017	2,185
22.21%	22.60%	21.50%	21.60%
575	575	513	412
167	167	140	128
1914	1,834	1,363	774
636	636	559	454
160	162	144	127
386	496	299	289

كما تمت الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج بنحو ٠.٥٪ لتبلغ نحو ١٢٪ من الناتج المحلي، وتعد تلك الزيادة مدفوعة بالضرائب على السلع المستوردة (٠.٦٨٪ من الناتج) والضريبة الجمركية (٠.١٪ من الناتج). علماً أنه تم تحقيق ذلك على الرغم من انخفاض حصيلة إيرادات قناة السويس بسبب التوترات الجيوسياسية في المنطقة وبالتالي فإنه من المتوقع انخفاض إجمالي ما يؤول للخزانة العامة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٥٧٪ عما هو مدرج بالموازنة العامة. ومن جهة أخرى، فإنه من المتوقع تدهور صافي العلاقة بين الخزانة العامة والهيئة العامة للبتروك حيث إنه من المتوقع انخفاض إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من الهيئة بنحو ٣٢ مليار جنيه عما هو مدرج بالموازنة العامة وبالإضافة إلى ذلك، قامت الخزانة العامة بسداد معجل لمستحقات قطاع البترول وكذلك سداد معجل لمستحقات قطاع الكهرباء الخاصة بأجهزة الموازنة لمساعدة قطاع البترول على مواجهة التزاماته الكبيرة.

### تطور الميزان الأولي



أما على جانب المصروفات، فإنه من المتوقع تحسن إدارة الدين من خلال توزيع أعباء مدفوعات الفوائد على السنة المالية، بالإضافة إلى تغيير مصادر التمويل من خلال تقليل الاعتماد على حساب الخزنة الموحد والالتزام بالحدود القانونية. بالإضافة الي تباطؤ معدل نمو الاستثمارات الحكومية في ضوء توجه الدولة نحو إعادة ترتيب أولويات الصرف ومراجعة خطة الاستثمارات العامة في ظل الالتزام بسقف للإئناق الاستثماري للعام المالي الحالي.





## تقدير الأداء الفعلي للموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بأكمله

نلاحظ في ضوء الالتزام بتطبيق الإصلاحات المالية المقررة فقد جاء المحقق الفعلي مرضياً للتوقعات ومما يبشر- بالوصول إلى تحقيق المستهدفات المرجوة بنهاية العام المالي الحالي:

### على جانب الإيرادات (تقدير الأداء للعام بأكمله)

▪ بلغت نسبة الإيرادات المحققة خلال اول ٦ أشهر من العام المالي ٢٥/٢٤ منسوبة الى تقديري العام بأكمله نحو ٤١,٩٪، في ضوء الإصلاحات الضريبية التي تمت خلال الفترة السابقة، حيث حققت الإيرادات الضريبية نسبة ٤٣,٨٪ خلال اول ٦ أشهر من العام المالي ٢٥/٢٤ منسوبة الى تقديري العام بأكمله.

▪ حيث تتوافق هذه النسب مع المتوسطات التاريخية المحقق خلال الأربع سنوات السابقة نتيجة وجود موسمية كبيرة في حصيللة الإيرادات الضريبية والتي تزيد بالتوافق مع موسم تقديم الإقرارات الضريبية خلال يناير- إبريل.

### على جانب المصروفات (تقدير الأداء للعام بأكمله)

▪ بلغت نسبة المصروفات المحققة الى التقديري العام بأكمله نحو 45.9% خلال النصف الاول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، في ضوء الإصلاحات على جانب الإنفاق العام التي تمت خلال الفترة السابقة.

▪ بلغت النسبة المحققة من الإنفاق على الأجور نحو 49.8% من التقديري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

▪ بلغت النسبة المحققة من الإنفاق على شراء السلع والخدمات نحو 50.2% من التقديري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

▪ بلغت النسبة المحققة من الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو 43.8% من التقديري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وتأتى تلك التطورات خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتعكس توجهات السياسة المالية في دفع النشاط الاقتصادي والحفاظ على الإنفاق الاجتماعي الذي يمس مستوى معيشة المواطنين، مع زيادة الإنفاق على القطاعات الإنتاجية وعلى قطاعات الصحة والتعليم وتطوير البيئة التحتية والخدمات التي يتلقاها المواطنين.

## سيساعد الأداء المحقق في تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

يوضح الأداء المالي المحقق خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نجاح السياسة المالية في تحقيق فائض أولى نحو 230 مليار جنيه (من الناتج) بالرغم من تداعيات التوترات الإقليمية وتأثير ذلك على حصيللة قناة السويس وتزايد أسعار السلع الإستراتيجية متأثراً بحالة عدم الاستقرار التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، كما تم تلبية كافة احتياجات قطاع الصحة بقيمة ١٠٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى توفير كافة احتياجات أجهزة الموازنة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وتوفير احتياجات قطاع التعليم بمبلغ ١٥٢ مليار جنيه. وقد ساعد في تحقيق الفائض الأولى التزايد الملحوظ في حصيللة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية لتصل إلى ١٠٦٠,٩ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مدفوعاً في الأساس بتحقيق الإيرادات الضريبية من الجهات غير السيادية نحو ٦٩٠,٩ مليار جنيه، ومن الجهات غير السيادية نحو ٢٢١,٦ مليار جنيه، والإيرادات غير الضريبية ١٤٨,٥ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥. كما ساعد في تحقيق الفائض الأولى نجاح جهود ترشيد الإنفاق العام والتي انخفضت بنحو ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

كما يوضح التحليل المالي بأن المحقق خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ منسوباً إلى التقديرات المحدثة لنفس العام بالنسبة لأبواب الإيرادات والمصروفات هي نسب تتفق مع المتوسطات التاريخية المحققة مما سيساعد على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

حيث ستساعد النتائج المحققة في وضع عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام في مسار نزولي، وتحقيق فائض أولي يقدر بنحو ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وأن يتراوح العجز المالي الكلي المقدر بين 7.6% في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وقت إعداد تقديرات فعاليات يوليو-ديسمبر، وأن ينخفض دين أجهزة الموازنة إلى نحو ٨٥٪ إلى ٨٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (وفقاً للبيان المالي للعام المالي ٢٥/٢٤ الصادر في إبريل ٢٠٢٤).

الأمر الذي يضمن استدامة مؤشرات المالية العامة على المدى المتوسط والحفاظ على ما تحقق من نتائج إيجابية بفضل مكاسب برنامج الإصلاح الاقتصادي. كما تهدف السياسة المالية إلى دفع النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل حقيقية، وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية.

### ثالثاً: جهود الحكومة لدفع ومساندة النشاط الاقتصادي لمواجهة المخاطر الاقتصادية العالمية

الاستراتيجية المالية الجديدة تتبع نهجاً مختلفاً يركز بشكل أكبر على تعبئة الإيرادات بهدف توفير مساحات مالية أكبر لتوفير الاحتياجات اللازمة وتمويل التزامات أجهزة الموازنة وخطط التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق معدلات نمو حقيقي مرتفعة ومستدامة ودعم تنافسية الاقتصاد المصري ودعم الحماية والخدمات الاجتماعية.

عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لإيجاد حيز مالي لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد وتحقيق النمو المستدام مع مراعاة البعد الاجتماعي، وتحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية وخاصة من خلال حوكمة الاتفاق العام وترتيب أولوياته. وينص قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وتعديلاته الأخيرة التي تم إقرارها بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بوضع سقف مالي لإنفاق كل وزارة أو جهة، ويتم تحديده من قبل مجلس الوزراء وفقاً لأهداف الدولة، وذلك لضمان حوكمة الاتفاق لدى تلك الجهات واستدامة الأوضاع المالية. وأقر القانون بوجوب التزام كل جهة بذلك السقف خلال إعداد مشروع موازنتها مع الالتزام بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة ومستهدفات الخطة العامة للتنمية.

## السياسات المنفذة على جانب الإيرادات العامة خلال النصف الأول للعام المالي ٢٥/٢٤

على الرغم من وجود تحديات اقتصادية تواجه عدد من القطاعات الاقتصادية، إلا أن النصف الأول من السنة المالية ٢٥/٢٤ شهد نمواً في كافة أنواع الضرائب بشكل متكامل مما أدى الي تحقيق أعلى معدل نمو في الإيرادات الضريبية السيادية وغير السيادية خلال السنوات الماضية. ويرجع ذلك لتعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة نقص النقد الأجنبي، بالإضافة الي مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطور الإدارة الضريبية حيث تستهدف توسيع القاعدة الضريبية.

ولقد حرصت وزارة المالية خلال السنة أشهر الأولى من موازنة العام المالي ٢٥/٢٤ على تبني سياسات مالية واقتصادية تستهدف خلق مناخ محفز للنمو، وهو ما يتضح في السياسات والإصلاحات التي تمت على أصعدة السياسات الضريبية كالتالي:

### الإعلان عن الحزمة الأولى من مبادرة التسهيلات الضريبية - سبتمبر ٢٠٢٤

أطلقت وزارة المالية "الحزمة الأولى من مبادرة التسهيلات الضريبية" بعد أن قامت بعقد أولى جلسات "الاستماع الضريبي" يوم الأحد الموافق 29 سبتمبر بحضور مختلف أطراف المجتمع من ممثلي المجتمع الضريبي والصناعي والتجاري والمحاسبين والمهنيين وأصحاب الفكر الاقتصادي، وهدفت الحزمة إلى التحرك بكل قوة لتحسين الواقع الضريبي، وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبناء علاقة أكثر عدالة وقيمتاً وشفافية مع المجتمع الضريبي تُمهّد لشراكة قوية ومستدامة، حيث اشتملت حزمة الإصلاحات على ٢٠ إصلاح ضريبي كما يلي:

وضع منظومة جيدة لإدارة الضرائب للحد من التهرب الضريبي

استمرار جهود الميكنة والتحول الرقمي

تبسيط الاجراءات الضريبية

انشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الانشطة الاخرى كل على حدة

تقليص والحد من الاعفاءات الضريبية والجرمكية بصدر القانون رقم ١٥٩ لعام ٢٠٢٣ لتحقيق العدالة والشفافية

الاستمرار في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي.

### الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية

١. لأول مرة تم وضع نظام ضريبي متكامل ومبسط ومحفز لصغار ومتوسطي الممولين حتى ٢٠ مليون جنيه سنوياً، لتشجيع المشروعات الصغيرة والشركات الناشئة وأنشطة ريادة الأعمال و"الأعمال الحرة"، والمهنيين، ويتضمن حوافز وإعفاءات وتيسيرات جديدة تشمل كل الأوعية الضريبية "الدخل، والقيمة المضافة، والدمغة، ورسم تنمية موارد الدولة". وفي إطار هذا النظام، سيكون أول فحص ضريبي بعد ٥ أعوام، كما يتم تقديم إقرارات ضريبة المرتبات والأجور على إقرار التسوية السنوية، ولن تطالب مصلحة الضرائب كل من يبادر بالتسجيل بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة

٢. توفير منظومة للمقاصة المركزية تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديوناتهم لدى الحكومة لتوفير السيولة النقدية لشركائنا
٣. وضع حد أقصى لغرامات التأخير بحيث لا يتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة، بغرض عدم تحميل الممول أو المسجل بأعباء ضريبية ناتجة عن تأخر المصلحة في إجراءات الفحص الضريبي.
٤. تشجيع غير المسجلين ضريبياً من الأشخاص (طبيعي أو اعتباري)، على التسجيل في مصلحة الضرائب المصرية، مع عدم مطالبتهم بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم بالمصلحة
٥. إتاحة فرصة جديدة للممولين لتوفيق أوضاعهم قبل الفحص، وتشجيعهم على الامتثال الطوعي لأحكام القوانين الضريبية. من خلال السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات الضريبية من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ دون التعرض للعقوبات المقررة، كما سيتم مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير المعاملات بين "الأشخاص المرتبطة" ليصبح ٣٠ مليون جنيه سنوياً، والعمل على سرعة رد ضريبة القيمة المضافة، ومضاعفة عدد المستفيدين إلى أربعة أمثال سنوياً لتوفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات.
٦. توفير وحدة دائمة للرأي المسبق لإعداد البحوث الضريبية ومراجعتها واعتمادها لأول مرة، والتي منحها القانون صلاحية إصدار قرارات ملزمة للمصلحة بشأن موقف المعاملات التي يرغب الممولون والمسجلون في إتمامها ولها آثار ضريبية مستقلة.
٧. زيادة فاعلية الدور الذي تقوم به وحدة دعم المستثمرين التابعة لمكتب رئيس مصلحة الضرائب المصرية والتي تختص بالرد على كل الاستفسارات المقدمة من المستثمرين بشأن المعوقات والمشكلات التي يواجهونها على مستوى تطبيق التشريعات الضريبية والتشريعات ذات الصلة، اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة بالتنسيق مع القطاعات المختصة داخل المصلحة للقضاء على كل معوقات التنفيذ أولوية للملتزمين.
٨. مساعدة المستثمرين نحو إعداد دراسات الجدوى اللازمة لمشروعاتهم في إطار من الوضوح والشفافية، والإلمام بأحكام القوانين الضريبية من خلال توضيح المعاملات الضريبية.
٩. الاستفادة من البيانات المتاحة بالمنظومات الإلكترونية في تبسيط الإجراءات والإقرارات الضريبية، وإلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستندياً مرحلياً للأشخاص الاعتبارية لعام ٢٠٢٥ وللأفراد ٢٠٢٦
١٠. التوسع في نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز والمناطق والمأموريات الضريبية لتخفيف الأعباء عن الممولين، وتأكيداً للثقة في التعامل مع شريكنا "الممول"، ونستهدف تعزيز الثقة بين مصلحة الضرائب والممولين واعتبار الإقرار "ربط ذاتي"، حيث سيتم خضوع نسبة من الممولين للفحص الضريبي بشكل سنوي، وستكون العينة وفقاً لمنظومة مخاطر عصرية وتناسب حجم وطاقة القوى الفنية منعاً للتأخير في الفحص
١١. توفير جهات محايدة لقياس مدى رضا الممولين عن الخدمات الضريبية لضمان التطوير المستدام والقدرة على تصويب المسار من خلال استقصاءات رأي.
١٢. رفع حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير المعاملات بين الأشخاص المرتبطة ليصبح ٣٠ مليون جنيه بدلا من مليون جنيه سنوياً، لتخفيف الأعباء عن فئة أكبر من الممولين لتمكينهم من التوسع وزيادة حجم أعمالهم.
١٣. تطوير وتحسين منظومة رد الضريبة على القيمة المضافة لمضاعفة حالات رد الضريبة لخمسة أمثال، وزيادة عدد المستفيدين منها، وتقليل المدة الزمنية اللازمة لإجراء عملية الرد.
١٤. لأول مرة، سيتم تشكيل مجلس استشاري لتوحيد الفتاوى الضريبية، وإصدار أدلة مرجعية بالمبادئ المستقرة، ونشرها على الموقع الإلكتروني للمصلحة في إطار بناء الوعي الضريبي، والعمل على مراجعة كافة القرارات الإدارية للإسهام في توحيد وتبسيط المعاملات الضريبية.
١٥. تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها لأغراض تخفيف الأعباء عن الممولين والمسجلين في ضوء توافر المعلومات لدى المصلحة من خلال المنظومات الإلكترونية.
١٦. إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستندياً ومرحلياً، لغرض إدراج كل الممولين الملتزمين بتقديم الإقرارات الضريبية ضمن نظام الفحص بالعينة.

١٧. النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي، ويُعد خطوة مهمة لتوفير الوقت والجهد ومنح الممولين والمسجلين الفرصة للتجهيز لعملية الفحص قبلها بوقت كافٍ.

١٨. تحديث الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب المصرية وتزويده بكل إصدارات المصلحة بشكل دوري من تعليمات وقرارات وقوانين وغيرها لضمان سهولة وصول المعلومات إلى كل أطراف المجتمع الضريبي، كما سيتم إنشاء بوابة لشكاوى الممولين تابعة لرئيس المصلحة للتعامل معها بشكل فوري وسريع.

١٩. إعداد أدلة إرشادية للفحص بحسب النشاط لتوحيد آليات الفحص الضريبي على مستوى كل مأموريات المصلحة.

٢٠. إصدار أدلة إرشادية تتضمن حقوق وواجبات المستثمرين وكل الحوافز والمزايا الواردة بالقوانين الضريبية والقوانين ذات الصلة.

## مبادرات دفع النشاط الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية المنفذة خلال النصف الأول (يوليو- ديسمبر) للعام المالي ٢٥/٢٤

١. عكست الأشهر الستة الأولى لموازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ التزام السياسة المالية بدعم نمو القطاع الخاص بتوجيه المخصصات المالية والحوافز الأخرى الضريبية وغير الضريبية خاصة للقطاعات الإنتاجية والتصنيع والتصدير وذلك على النحو التالي:

- تعديل القوانين واللوائح الخاصة بتحويل الفوائض من قبل كافة الجهات لضمان تحقيق حصيلة إضافية ونموها بشكل سنوي، والتزام كافة الجهات بتحويل مستحقات الخزنة وعدم استقطاع أية إيرادات بل العمل على زيادتها وتميئها لأن كل إيراد لا يدخل للخزنة العامة يتم اقتراضه بأسعار فائدة عالية وتحمل الخزنة سداد أقساطه وفوائده
- مراعاة استقرار السياسة الضريبية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين، ولكن قائمة في الأساس على تعزيز العدالة
- استيلاء حقوق الخزنة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة، ورفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال
- التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة.

■ تم تخصيص ٤٠,٥ مليار جنيه لدعم قطاعي الصناعة والتصدير على النحو التالي:

دعم استراتيجية صناعة السيارات  
١ مليار جنيه

مبادرة التسهيلات التمويلية للقطاعات  
الإنتاجية «الصناعة والزراعة»  
تم تحمل ٨ مليارات جنيه قيمة دعم  
الفائدة في المبادرة

مبادرة دعم المصدرين  
تخصيص 23 مليار جنيه في موازنة  
2025/2024 لتمويل مبادرة دعم المصدرين.

الضرائب العقارية على المباني  
المستخدمة في ممارسة الأنشطة  
الصناعية  
تحمل الخزانة عن الصناع والمستثمرين  
قيمة الضرائب العقارية على المباني  
المستخدمة في ممارسة الأنشطة  
الصناعية بنحو ١,٥ مليار جنيه

دعم المشروعات المتوسطة  
والصغيرة ومتناهية الصغر  
أكثر من ٢ مليار جنيه وهي تمثل  
الدعم الذي تتحمله وزارة المالية  
في ضوء أحكام القانون رقم ١٥٢  
لسنة ٢٠٢٠ للحوافز النقدية  
الممنوحة للمشروعات المتوسطة  
والصغيرة

٢. تمت الموافقة على ٦ مشروعات جديدة بالمشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P»

بتكلفة استثمارية تتجاوز ٢٧ مليار جنيه مقارنةً بـ ١٩,٨ مليار جنيه استثمارات عقود المشاركة مع القطاع الخاص خلال العام المالي الماضي. وجدير بالذكر أن عقود المشاركة تتضمن تحمل القطاع الحكومي لمخاطر تحركات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم والفائدة.

٣. تم إطلاق مبادرة تمويل منخفضة التكاليف لقطاع السياحة بنحو ٥٠ مليار جنيه تسهيلات تمويلية للشركات السياحية، وتيسيرات في سداد الأقساط بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للغرف الفندقية، مع إعطاء الأولوية لمحافظة كل من الأقصر، وأسوان، والقاهرة الكبرى، والبحر الأحمر، وجنوب سيناء.

٤. إقرار حافز استثمار تقدي بنسبة ٣٣٪ الى ٥٥٪ من الضريبة على أرباح «الهيدروجين الأخضر» والصناعات الاستراتيجية لدعم الأنشطة الصناعية والزراعية والتصدير

٥. استعادة نسبة تصل ٥٠٪ من قيمة الأرض والتكاليف الاستثمارية للمشروعات المنفذة في نصف المدة

٦. دعم المزارعين بمبلغ ٦٥٧ مليون جنيه، ودعم فائدة الري الحديث بنحو ٣٠٠ مليون جنيه

## السياسات المنفذة على جانب الإنفاق العام خلال النصف الأول للعام المالي ٢٥/٢٤

إصلاحات هيكلية على جانب المالية العامة (موازنة الحكومة العامة/ الإطار الموازني متوسط المدى /أسقف الدين)

جاء قانون المالية العامة الموحد معززا لجهود الحكومة وتماما مع توجهات الدولة لإصلاح إطار المالية العامة وتعزيز الحوكمة والشفافية المالية. وذلك من خلال تعزيز التخطيط المالي الاستراتيجي طويل الأمد لتعظيم كفاءة استخدام الموارد العامة وتحسين العوائد من الإنفاق الحكومي في المجالات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتحسين إدارة الدين.

ولتعزيز القدرة على الرقابة المالية وتحقيق أكبر قدر من الامتثال، قامت وزارة المالية باستحداث مفهوم موازنة «الحكومة العامة» ليركز على احتساب مؤشرات المالية العامة للدولة على أساس موازنة الحكومة العامة والتي تشمل إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة وجميع الهيئات العامة الاقتصادية (عدد ٥٩ هيئة اقتصادية) بعد استبعاد العلاقة الموازنة المتبادلة وذلك بدءاً من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مما يوضح الصورة الأوسع والأشمل، وذلك لترسيخ مبدأ شمولية الموازنة العامة للدولة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وعرض بيانات المالية العامة للدولة بشكل أكثر دقة وشمولاً يتسق مع القواعد والأسس الإحصائية المتعارف عليها لنشر البيانات والمؤشرات المالية حيث

صدر القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ متضمناً التعديلات اللازمة على قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢.

وضع حد أقصى سنوي لسقف دين الحكومة العامة ونسبته للناتج المحلي للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١٦ تريليون جنيه

وهو ما يمثل ٩٦,٤٪ من الناتج المحلي وفقاً للقانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٢٤ يربط الموازنة العامة للدولة (مادة ١٦)، مما يساعد

### تنفيذ وتفصيل تعديلات قانون المالية العامة الموحد

- بدء تنفيذ التعديلات التي تمت على قانون المالية العامة الموحد باستحداث آليات عصرية لإعداد الموازنة بشكل استراتيجي وأهمها :
- استخدام السقوف المالية (للدن العام - الاستثمارات العامة).
  - إعداد الموازنة من أعلى إلى أسفل.
  - وكذلك إعداد الموازنة وفقاً لإطار متوسط المدى.
- يمتد لثلاث سنوات وذلك للمرة الأولى وبشكل ملزم.



### أسفر التطبيق العملي لمفهوم موازنة الحكومة العامة عن تحسن كبير على مستوى أغلب المؤشرات المالية للموازنة

المؤشر	وفقاً لمفهوم الموازنة العامة للدولة فقط	وفقاً لمفهوم الحكومة العامة
نسبة الضرائب الى جملة الإيرادات	٧٧,٠%	٣٨,٢%
نسبة الإيرادات الأخرى الى جملة الإيرادات	٢٢,٨%	٦١,٨%
نسبة الفوائد الى جملة الإيرادات	٦٩,٩%	٣٦,٧%
قيمة (الفائض) / العجز الأولى بالمليون جنيه	(٥٩١,٤٤٥)	(٦٣٦,٨٧٨)
نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	١٥,٤%	٣١,٠%
نسبة العجز الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي	٧,٣%	٧,٧%
نسبة العجز الأولى (الفائض) الى الناتج المحلي الإجمالي	٣,٥%	٣,٧%
نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي	٨٨,٢%	٩٦,٤%

على خفض الدين وأعبائه بصفة تدريجية لكل كيانات الحكومة العامة متضمنة الهيئات الاقتصادية مما يضمن تحقيق الاستدامة المالية لدين الحكومة العامة.

**الإطار الموازنى متوسط المدى:** بدء من مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥ سيتم إعداد إطار موازنى متوسط المدى وهو بيان يحتوى على تقدير الموارد والاستخدامات لمدة ثلاث سنوات مالية تالية لسنة الموازنة، وتكون تقديرات كل سنة مالية على حدى، وستكون تلك التقديرات ملزمة للوزارات / الجهات المستقلة حيث سيتم اعتمادها من مجلس الوزراء ولن يتم تعديلها إلا فى أضيق الحدود بعد العرض من جانب وزارة المالية واعتماد مجلس الوزراء، واستمرارا فى متابعة تنفيذ إجراءات إعداد الإطار الموازنى متوسط المدى: -

- قامت وزارة المالية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤ بوضع المبادئ التوجيهية والأدلة الإرشادية لإعداد الإطار الموازنى متوسط المدى بالتزامن مع إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وقد تم نشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ليتسنى لكافة الجهات الاطلاع على تلك التوجيهات لضمان الانتقال والتطبيق الصحيح (<https://mof.gov.eg/ar/posts/releases>).
- كما تم عقد العديد من ورش العمل لعرض الأهداف والإجراءات التنفيذية لعملية إعداد الإطار الموازنى متوسط الأجل بوجه عام وكذلك ما سيتم اتخاذه من إجراءات خلال السنة المالية الحالية والتي تعتبر استثنائية لكونها أولى سنوات التطبيق، كما تم عرض شامل لمبادئ إعداد الإطار الموازنى متوسط المدى والأسقف المالية والإجراءات والمواعيد المتعلقة بهما ومفهوم المسار الاساسى، وكافة الأسس التفصيلية الخاصة بإعداد الإطار الموازنى على مستوى كل باب من أبواب الموازنة والتي يتعين مراعاتها لدى إعداد تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وكذلك الثلاث سنوات التالية.

#### تدعيم العملية الانتاجية (أسقف الاستثمارات / وثيقة سياسة ملكية الدولة)

- وضع سقف للاستثمارات العامة للدولة فى العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنحو تريليون جنيه، لضبط أوضاع المالية العامة وخفض الاحتياجات التمويلية ومعدلات الدين وكبح جماح التضخم، حيث تتبنى الحكومة سياسة ترشيد وحوكمة الاتفاق العام مع استهداف دخول القطاع الخاص بشكل أكبر فى إجمالى الاستثمارات العامة على المدى المتوسط. فقد تم وضع سقف لإجمالى الاستثمارات العامة، يشمل كل المشروعات الاستثمارية لأجهزة الموازنة العامة والشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية والكيانات الأخرى المملوكة للدولة، وذلك لتقليل الضغط على موارد الدولة والعملية الأجنبية وتوجيه تلك النفقات نحو أوجه اجتماعية وتمدنية، وإشراك القطاع الخاص فى القطاع الاستثمارات والمشروعات الكبرى.
- تسريع وتيرة تخارج الدولة من الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية من خلال تنفيذ "سياسة ملكية الدولة" التي تستهدف تهيئة بيئة الأعمال وفسح المجال للقطاع الخاص.

#### سياسات على جانب الحماية والخدمات الاجتماعية

- مراعاة التوزيع العادل لاعتمادات الموازنة بشكل يراعى الاستجابة لمتطلبات النمو والتنمية لكافة قطاعات المجتمع وفئاته ومناطقه الجغرافية، من خلال تحسين الاتفاق على البرامج الموجهة للمرأة والأمومة والطفولة وتأهيل وتمكين الشباب والمسنين وأصحاب الهمم والفئات والمناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً.



## حزمة الحماية الاجتماعية للفئات الأقل دخلاً لتحسين أحوالهم بالدعم النقدي المباشر، التي تم إقرارها وصرفها في مارس ٢٠٢٥.

- دعماً إضافياً للعشرة ملايين أسرة الأكثر احتياجاً والمقيدة على البطاقات التموينية بتكلفة إجمالية ٤ مليارات جنيه، حيث تم إقرار زيادة ١٢٥ جنيهاً للبطاقات ذات الفرد الواحد، و ٢٥٠ جنيهاً لفردين فأكثر لمدة شهرين.

- صرف ٣٠٠ جنيه مساندة إضافية خلال شهر رمضان لكل أسرة بإجمالي ٥,٢ مليون أسرة مستفيدة من برنامج «تكافل وكرامة» بتكلفة إجمالية ١,٥ مليار جنيه.

- ستتم زيادة قيمة المساندة النقدية الشهرية للمستفيدين ببرنامج «تكافل وكرامة» بنسبة ٢٥٪ اعتباراً من أبريل ٢٠٢٥ بتكلفة إجمالية بنحو ١٣ مليار جنيه حتى يونيو ٢٠٢٦.

- علاج ٦٠ ألف حالة على نفقة الدولة والقضاء على قوائم الانتظار بتكلفة إجمالية ٣ مليارات جنيه، وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة لمحدودي الدخل ممن ليس لهم تغطية تأمينية بتكلفة إجمالية ٣ مليارات جنيه من مارس حتى يونيو ٢٠٢٥.

- المساهمة في تمويل المنحة المقررة للعمالة غير المنتظمة المسجلة بوزارة العمل إلى ١٥٠٠ جنيه بتكلفة إجمالية ٢ مليار جنيه حتى يونيو ٢٠٢٦.

- زيادة سعر توريد أردب القمح المحلي لموسم ٢٠٢٥ إلى ٢٢٠٠ جنيه بتكلفة إضافية ٦ مليارات جنيه.

- مساندة مزارعي القطن وتحمل الدولة ٢٠٠٠ جنيه فارق السعر لكل قنطار بتكلفة إجمالية ٣,٥ مليار جنيه.

■ مساندة بعض المشروعات القومية التي تستهدف تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وخاصة المناطق النائية لتحسين جودة شبكات الصرف بكافة أنحاء الجمهورية، وزيادة عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بشكل تدريجي والتقدم في تنفيذ مشروع حياة كريمة بما يضمن إيجاد نقلة حقيقية في مستوى المعيشة وجودة الخدمات الاجتماعية وخلق مجتمعات ريفية مستدامة لنحو ٥٠٪ من سكان جمهورية مصر العربية.

■ التحول التدريجي للدعم النقدي بدلا من الدعم العيني؛ لضمان استدامة منظومة الدعم ووصولها لمستحقيها من الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً. وذلك بالتوازي مع مراجعة هيكل الدعم النقدي الحالي من خلال مراجعة حجم فاتورة الدعم التي تتحملها الدولة من ناحية، والتحرك بأقل قدر ممكن لضمان استدامة الخدمة والوصول إلى منظومة أكثر كفاءة واستدامة، وكذلك المراجعة المستمرة لبيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية قواعد البيانات لبطاقات التموين سواء للسلع التموينية أو الخبز.

■ دعم مبادرات محددة لتعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وخلق فرص عمل لائقة لاستكمال مسيرة بناء الإنسان وخفض معدلات الفقر.

■ أطلقت الحكومة العديد من الحزم الاجتماعية الاستثنائية مؤخراً لمساندة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط ودعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية الأشد تضرراً.

■ تكوين احتياطات وقائية على مستوى المالية العامة لمواجهة أية صدمات مستقبلية محتملة.

■ توسعة نطاق تغطية نظام التأمين الصحي الشامل للوصول إلى الفئات أكثر احتياجاً

■ الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي.

➤ في إطار تبني وزارة المالية مجموعة من الإصلاحات لإدارة المالية العامة ومنها إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس البرامج والأداء، بحيث تعكس الموازنة برامج كافة الجهات في تحقيق مستهدفات السياسة العامة، والتركيز على المخرجات والنتائج ومقارنتها بالأهداف المخطط لها وتقييم أداء هذه البرامج، ومحاسبة الجهات الإدارية عن تحقيق الوظائف والمسؤوليات المنوطة بها، وقياس مدى الكفاءة والفاعلية في إدارة واستخدام الموارد.

➤ نص قانون المالية العامة الموحد على اعداد وتطبيق الموازنة العامة للدولة بنظام موازنة الأبواب والبنود وكذلك بنظام موازنة البرامج والأداء كإحدى الخطوات الداعمة للإصلاح الاقتصادي لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة المعلنة ببرنامج عمل الحكومة، كما تستهدف توجيه المخصصات بالموازنة العامة للدولة للبرامج التي تتسق مع الأهداف الاستراتيجية للدولة وضمان التنفيذ الفعلي لتلك البرامج عن طريق ربط الاعتمادات المالية ببرامج محددة ومؤشرات أداء دقيقة. وبم تطبيق موازنة البرامج والأداء، سوف تستطيع الحكومة مراقبة فاعلية أداء الاتفاق الحكومي وتعظيم العائد على المصروفات والالتزام بأولويات الاتفاق المتفق عليها بما يضمن الاستغلال الجيد لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع.

➤ جهود وزارة المالية (وحدة موازنة البرامج والأداء) في إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء:

○ تم تصميم نموذج موحد لإعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء (نموذج للموازنة العامة يربط البرامج بالتصنيف الاقتصادي، نموذج آخر للهيئات الاقتصادية يربط البرامج بالتقسيم النطقي ووفقا للنظام المحاسبي الموحد) وذلك بالاتفاق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

○ تم إصدار دليل استرشادي لإعداد موازنة البرامج والأداء بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية USAID، كما تم إصدار دليل إجرائي لإعداد موازنة البرامج والأداء في مصر – بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بتنفيذ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ليكون دليل لإعداد الموازنة على أساس البرامج والأداء في إطار قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ من حيث التخطيط المالي لإطار موازني متوسط الاجل وصياغة مؤشرات الأداء وتحديد مسؤولية مديري البرامج وتوزيع التكلفة الغير مباشرة على البرامج.

○ جرى الانتهاء من إعداد مصفوفة البرامج الرئيسية والفرعية والأنشطة والمشروعات لكافة جهات الدولة، وذلك في إطار الأهداف الاستراتيجية للدولة ووفقا لبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤-٢٠٢٧) والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة " رؤية مصر – ٢٠٣٠ تمهيدا للانتهاء من التكويد في إطار نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وربطها بمنظومة الخطة الاستثمارية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

○ جرى العمل على الانتهاء من صياغة مؤشرات البرامج لكافة جهات الدولة وذلك تحقيق مؤشرات الأهداف الاستراتيجية للدولة ووفقا لبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤-٢٠٢٧) والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠.

○ جرى العمل على الانتهاء من تصميم نموذج تقييم أداء نموذج تقييم أداء البرامج الرئيسة والفرعية للأهداف الاستراتيجية، وذلك حتى يتسنى نشره على الجهات والتدريب على استخدامه لتنفيذ موازنة البرامج والأداء.

كما سيستج العمل بنظام موازنة البرامج والأداء على إيضاح البرامج الموجهة للعدالة الاجتماعية من خلال تحسين الاتفاق على البرامج الموجهة للمرأة والأمومة والطفولة وتأهيل وتمكين الشباب والمسنين وأصحاب الهمم والفئات والمناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً.

## أهم السياسات المزمع تنفيذها على جانب الإيرادات خلال النصف الثاني للعام المالي ٢٥/٢٤

■ العمل على زيادة الحصيلة الضريبية الناجمة عن حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة لضمان تعبئة الإيرادات الضريبية وزيادة نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق المستهدفات المالية.

■ ضمان زيادة الإيرادات غير الضريبية من خلال زيادة تحويلات فوائض الشركات المملوكة للدولة للخزينة العامة، وخاصة في ضوء تطبيق سياسة توزيع الأرباح والجهود الخاصة بتنفيذ سياسة ملكية الدولة والإجراءات الخاصة بجوكة الشركات والتزام هيئة قناة السويس بتحويل الفوائض المخصصة لوزارة المالية.

■ بدأ تنفيذ الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية

في مارس ٢٠٢٥: لقد قام فخامة السيد رئيس الجمهورية بالتصديق على تشريعات الحزمة الأولى من التيسيرات الضريبية وبذلك يبدأ تنفيذ الحزمة مارس ٢٠٢٥. وجاءت هذه التشريعات كالتالي؛ قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، بشأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين، كما صدق الرئيس أيضاً على قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥، بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه، وقانون ٧ لسنة ٢٠٢٥ بتعديل بعض أحكام

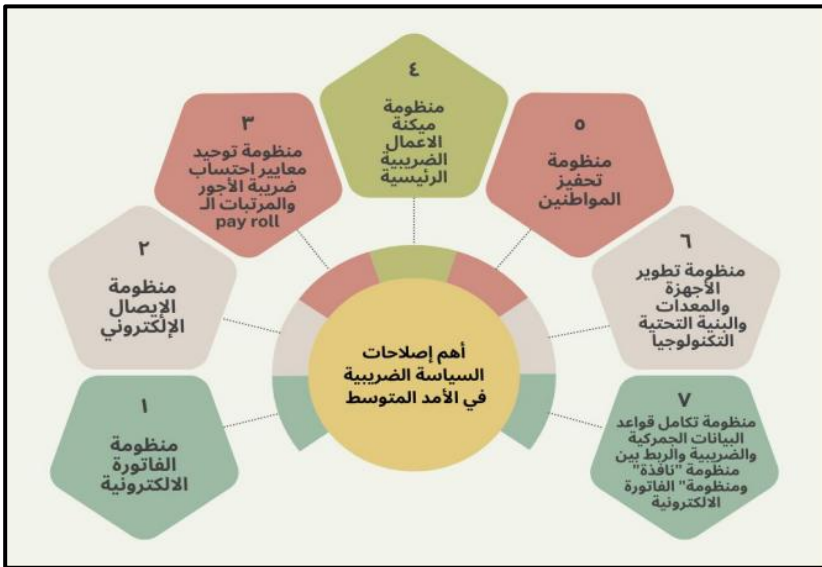
قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

■ إصلاحات السياسة الضريبية على المدى المتوسط:

○ منظومة الميكنة والرقمنة للوصول الى نظام مميكن ورقي متطور ومتكامل للمنظومة الضريبية للسداد والتحصيل والفحص

وتقديم الاقرارات والمستندات والفواتير، وذلك على النحو التالي :

١- منظومة الفاتورة الالكترونية والتي تركز على انشاء نظام مركزي الكتروني لتلقى ومراجعة واعتماد ومتابعة فواتير البيع والشراء للتعاملات التجارية بين الشركات من خلال تبادل لحظي لبيانات الفواتير بصورة رقمية ودون الاعتماد على المعاملات والفواتير الورقية مع استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل والمراجعة والمحاسبة الالكترونية .



- ٢- منظومة الإيصال الإلكتروني والتي تعتبر امتداد طبيعي لمشروع الفاتورة الإلكترونية ويهدف الى تغطية جميع أنواع وأشكال التعاملات الإلكترونية مع كافة الأطراف وبين البائع أو مقدم الخدمة والمستهلك النهائي .
- ٣- منظومة توحيد معايير احتساب ضريبة الأجور والمرتبات الـ **pay roll** والتي تهدف لتخفيف العبء الإداري وسهولة إصدار بيان مفردات عناصر الأجور والمرتبات للموظفين من خلال المنظومة .
- ٤- منظومة ميكنة الاعمال الضريبية الرئيسية: وتهدف الى بناء قواعد بيانات ضريبية وتعظيم دور التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات للمجتمع الضريبي مع الانتهاء من إعادة هندستها باستخدام أحدث الأنظمة العالمية في مجال الاعمال الضريبية، كما يهدف أيضا الى توفير بوابة الكترونية للممول لتسهيل جميع التعاملات الضريبية ورقمه جميع الملفات الضريبية لتحقيق النتائج بسرعة ودقة.
- ٥- منظومة تحفيز المواطنين وتهدف الى خلق ثقافة ضريبية جديدة تحث وتحفز المواطن من خلالها على طلب الايصال أو الفاتورة من المتاجر والمحلات، وذلك في إطار خطة الدولة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة .
- ٦- منظومة تطوير الأجهزة والمعدات والبنية التحتية التكنولوجية ويهدف إلى تحديث وتطوير البنية التحتية لجميع المواقع الجغرافية لمصلحة الضرائب المصرية من حيث الأجهزة والمعدات التكنولوجية والشبكات والانترنت .
- ٧- منظومة تكامل قواعد البيانات الجمركية والضريبية والربط بين منظومة "نافذة" ومنظومة " الفاتورة الإلكترونية وتهدف الى تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

■ **جاري إطلاق الحزمة الأولى من التسهيلات الجمركية والضرائب العقارية** لمعالجة التحديات بالجمارك والضرائب العقارية لصالح المواطنين والمستثمرين. وذلك في إطار ترسيخ مسار «الثقة والشراكة والمساندة» للمستثمرين المحليين والدوليين خاصة بعد إطلاق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية والتي تعد خطوة جيدة في إطار جهود الحكومة لتبني بيئة أعمال جاذبة وصديقة للمستثمرين؛ حيث استهدفت تبسيط وتوحيد الإجراءات وخفض الأعباء والتكاليف الإدارية وزيادة السيولة لدى شركائنا بجمع الأعمال.

#### ■ مبادرات دفع النشاط الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية:

○ **إطلاق المرحلة الأولى من المبادرة الجديدة لدعم الصناعات ذات الأولوية:** أعلنت وزارة المالية في يناير ٢٠٢٥ عن تخصيص ٣٠ مليار جنيه تسهيلات تمويلية للقطاع الصناعي لدعم الصناعات ذات الأولوية، والتي تشمل قطاعات الأدوية، والصناعات الغذائية، والهندسية، والكيمائية، والملابس، والتعدين، ومواد البناء، مع منح الأولوية للمحافظات الحدودية وصعيد مصر.. وتستفيد الشركات المنضمة لهذه المبادرة من سعر العائد المدعم من الخزانة العامة للدولة البالغ ١٥٪ لمدة ٥ سنوات اعتبارًا من تاريخ بدء المبادرة، على أن يكون الحد الأقصى— لتمويل العميل الواحد ٧٥ مليون جنيه، والأطراف المرتبطة ١٠٠ مليون جنيه، كما تحصل هذه الشركات على خفض إضافي في أسعار الفائدة ١٪ عند زيادة القيمة المضافة المحلية في منتجاتها عن العام المالي السابق بنسبة تتراوح من ٧٪ إلى ١٠٪ ويرتفع الخفض الإضافي إلى ١,٥٪ عند زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة تتجاوز ١٠٪ ويرتفع الخفض الإضافي أيضًا في أسعار الفائدة إلى ٢٪ للأنشطة الصناعية المستحدثة التي لم يسبق إنتاجها محليًا وحجم استيرادها كبير

○ **آلية سداد المستحقات المتأخرة للمصدرين بقيمة ٦٠ مليار جنيه،** وذلك في إطار الاهتمام بتبني سياسات مالية واقتصادية تدعم الإنتاج، وتعزز نمو وتنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية، بجانب السعي لمساندة الشركات

المصدرة، وتوفير سيولة نقدية محفزة لقطاع التصدير. كما أعلنت وزارة المالية أنه سيتم صرف ٥٠٪ من مستحقات الشركات المصدرة نقدًا على مدار ٤ سنوات مالية متتالية، بدءًا من العام الحالي بقيمة تصل إلى ٨ مليارات جنيه سنويًا.. كما تم سداد ٧٠ مليار جنيه من المتأخرات المستحقة لصالح أكثر من ٢٨٠٠ شركة مصدرة خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٤. وتعمل وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على وضع برنامج جديد وطموح لمساندة المصدرين من أجل دفع جهود رفع إيرادات وكميات الصادرات وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتنا المصدرة.

○ ١٢ مشروع جديد بالمشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P»: جاري دراسة تنفيذ ١٢ مشروعاً بنظام الشراكة مع القطاع الخاص في قطاعات المياه والصرف الصحي والكهرباء باستثمارات تتجاوز ٦٠ مليار جنيه.

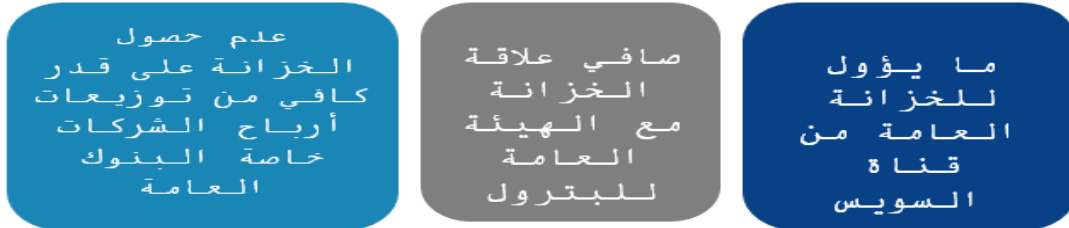
## أهم السياسات المزمع تنفيذها على جانب الإنفاق خلال النصف الثاني للعام المالي ٢٥/٢٤

- **توسعة برنامج دعم المصدرين** من أجل دفع جهود تنشيط الصادرات وتحفيز نموها وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية؛ وذلك للوصول لمستهدف "١٠٠ مليار دولار صادرات".
- **دعم قطاع السياحة** من خلال مبادرة تصل قيمتها الإجمالية لحوالي ٥٠ مليار جنيه تستهدف الإسراع في التوسع والاستثمار في بناء الغرف الفندقية، وتضمنت أبرز محددات المبادرة الجديدة، والتي تم التوافق بشأنها بين وزارات "المالية"، و"السياحة".
- استمرار العمل والتنسيق مع مجلس النواب على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وفقاً لنظام البرامج والأداء بما يضمن رفع كفاءة الاتفاق بشكل تدريجي خلال الفترة الانتقالية الواردة بقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ المعدل بقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ مع تحقيق أكبر قدر من المساءلة، على أن يكون التطبيق الكامل لإعداد الموازنة وفقاً لمنهجية البرامج والأداء اعتباراً من العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٨.

## رابعاً: مخاطر الاقتصاد العالمي

هناك بعض المخاطر المالية الرئيسية التي قد تؤثر على تحقيق المستهدفات المالية، وهي نفس مستهدفات برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

وتتلخص المخاطر في:



- تصاعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، لا سيما السياسات التجارية والمالية، قد يعيق الاستثمارات ويبطئ وتيرة النمو الاقتصادي. إذ قد تتردد الشركات في الاستثمار أو توسيع عملياتها في ظل الغموض بشأن اللوائح المستقبلية أو السياسات الضريبية، مما يؤدي إلى حالة من الركود في النشاط الاقتصادي.
- خطر تصاعد الموجة الجديدة من التدابير الحمائية، مثل فرض التعريفات الجمركية، قد يخلق حواجز تجارية تعرقل سلاسل التوريد العالمية. هذه التدابير قد تؤدي إلى تراجع كفاءة التجارة، وارتفاع الأسعار للمستهلكين، وإجراءات انتقامية من الدول الأخرى، مما يزيد من حدة التوترات وعدم الاستقرار في الأسواق الدولية.
- في حين أن الإجراءات المالية التوسعية في بعض الدول، مثل تخفيضات الضرائب، قد تعزز النشاط الاقتصادي على المدى القصير، إلا أنها قد تتطلب تعديلات كبيرة في المستقبل. زيادة الاقتراض الحكومي قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا، مما يبطئ النشاط الاقتصادي في مناطق أخرى ويؤثر على دور السندات الأمريكية كأصول آمنة.
- تشكل الصراعات الجيوسياسية المستمرة، خصوصًا في مناطق مثل الشرق الأوسط وأوكرانيا، مخاطر على الاستقرار الاقتصادي العالمي. هذه التوترات قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتعطل طرق التجارة مثل البحر الأحمر، وخلق حالة من عدم اليقين تؤثر على قرارات الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- قد تؤدي الضغوط التضخمية المتجددة إلى قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تباين السياسات النقدية بين الدول. هذا التباين قد يخلق تقلبات في الأسواق المالية ويؤثر على تدفقات رؤوس الأموال، حيث إن أسعار الفائدة المرتفعة في دولة ما قد تجذب الاستثمارات بعيدًا عن الدول الأخرى، مما يعقد جهود التعافي الاقتصادي.
- تعد الأسواق الناشئة عرضة بشكل خاص للتغيرات في السياسات التجارية وتقلبات العملات. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى خروج رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة، مما يزيد من تكاليف الاقتراض ويعمق حالة عدم الاستقرار المالي.
- من المتوقع أن يؤثر التراجع المرتقب في حجم التجارة العالمية بشكل غير متناسب على القطاعات المعتمدة بشكل كبير على التجارة. قد يؤدي تصاعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية إلى تأخير أو تقليص الاستثمارات في القدرات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو واضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.